

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ١٨

الأربعاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

في بليز، دولة الأونرابل سعيد موسى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رحمانوب (طاجيكستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد موسى (بليز) (تكلم بالانكليزية): إننا محظوظون لأن المهارات العظيمة والأمانة التي يتحلى بها سعادة السيد ثيو - بن غورياب، سواء باعتبارها مكافحا من أجل الحرية أو وزيرا لخارجية ناميبيا، ستكون الآن تحت تصرف الجمعية العامة. إننا بحاجة ماسة إلى تلك الصفات ونحن نتصارع مع التحديات التي تواجه منظمنا الآن.

خطاب الأونرابل سعيد موسى رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الخارجية في بليز

إن حضور زملائنا الأعضاء الجدد الثلاثة، مملكة تونغفا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، يثري تجمعنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الخارجية في بليز.

إننا نتطلع إلى الألفية القادمة بتوقعات عظيمة ولدتها الإنجازات الكبيرة العديدة في هذا القرن وفي مقدمتها إنشاء الأمم المتحدة والحفاظ عليها. ولكننا نخدع أنفسنا إن لم نعتزف بأن عالم السلم والأمن الذي تصوره واضعو الميثاق بعيد عن التحقق بنفس القدر الذي كان عليه عند بداية قرن العذاب هذا.

اصطحب الأونرابل سعيد موسى، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الخارجية في بليز إلى المنصة.

لقد كان هذا القرن قرن تناقضات حقا. فقد شهدنا أوجه تقدم علمي وتكنولوجي رائعة يمكن أن تحرر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الخارجية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مؤسسية جديدة لضبط النظام العالمي الجديد. وكانت إحدى نتائج إعادة التنظيم هذه بدء عهد تصفية الاستعمار الذي ظهرت فيه عشرات البلدان وشكلت جزءاً من أسرة الأمم، فبلغ عددنا في الأمم المتحدة ١٨٨ دولة.

واليوم، نشهد تغيراً حقيقياً في النظام العالمي لا يقل اتساعاً ولا أهمية عن التغير في المرتين السابقتين، بانتهاء الحرب الباردة، وإنشاء عالم ذي قطب واحد، وبروز ظاهرتي العولمة وتحرير التجارة. إلا أننا ما زلنا غير قادرين على الجلوس معاً لكي نتفاوض على إرساء قواعد ومؤسسات مقبولة عالمياً وقابلة للعمل ونزيهة لضبط هذا النظام الجديد. فكيف يمكننا أن نتكلم عن انتصار الديمقراطية في هذه الحالة؟

والمؤسسات التي تحكم الحياة الحقيقية للبلايين، أكثر مما تحكمها الحكومات الوطنية - وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة السبعة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية - تسيطر عليها حفنة من البلدان الغنية والقوية، فلا توجد شفافية، ولا خضوع للمساءلة، ولا آلية فعالة لمشاركة المجتمع المدني. وبإيجاز، لا يوجد حكم سليم.

وتواصل المنظمات الدولية، والاتحاد الأوروبي، والهيئات الأخرى، حثنا، نحن البلدان النامية، على ممارسة الحكم السليم، ويحري تهديدنا بالجزءات إن لم نفعّل ذلك. ومن جانبنا، فنحن في بليز والبلدان النامية الأخرى، نقبل بضرورة ممارسة الحكم السليم ونبذل قصارى جهدنا لتحقيقه. وقد حان الوقت لكي نضمن أن هذه المنظمات القوية نفسها تمارس الحكم السليم، وتمتثل لمدونة عالمية أخلاقية تضع الأفراد فوق الربح، وتحترم تنوع بلداننا، وتتميز بالشفافية وتخضع للمساءلة على وجه تام.

ولئن كنا قد أحرزنا تقدماً هاماً في تعميم الديمقراطية على الصعيد الوطني. فقد أخفقنا في تحقيق ذلك على الصعيد العالمي. وأملنا الوحيد يكمن في إصلاح الأمم المتحدة بحيث تكفل عدالة وديمقراطية المؤسسات العالمية التي تقرر نوعية حياتنا.

والبلدان الصغيرة مثل بليز يساورها شغل نتفهمه إزاء إساءة إدارة العولمة وتحرير التجارة. نعم، نحن نؤمن بالمنافع المحتملة للعولمة. نعم، نحن نريد أن نشارك في

البشرية من الكد والبؤس اللذين كانا من نصيبها. وشهدنا في الوقت نفسه، بلايين تنفق على وسائل التدمير أكثر مما تنفق على بناء حياة أفضل للبلايين الذين لا يزالون يعيشون في فقر.

وقد شهدنا انتشار الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، بينما يزيد التباين بلا هوادة داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول. وتضيع هباءً حياة الملايين من الناس. ومن الواضح بجلاء أن كل هؤلاء ضحايا، بكل أسف، لأيدي السوق الخفية.

فإلى أي حد زاد التباين في هذا القرن؟ إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبين لنا أن الهوة بين دخل خمس سكان العالم، ممن يعيشون في أغنى البلدان، والخمس الذي يعيش في أفقرها كانت ١١ إلى ١ في عام ١٩١٣. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٠ إلى ١ بحلول عام ١٩٦٠، وإلى ٦٠ إلى ١ في عام ١٩٩٠، وإلى ٧٤ إلى ١ في عام ١٩٩٧. ويستنتج التقرير في "نظرته العامة"، في الصفحة ٢ أنه:

"عندما تتجاوز السوق حدودها في السيطرة على النتائج الاجتماعية والسياسية، تنتشر الفرض والمكافآت انتشاراً غير متساو وغير عادل، مما يؤدي إلى تركيز السلطة والثروة في أيدي مجموعة مختارة من الأفراد والدول والشركات وإلى تهميش الآخرين".

والحل الذي يقدمه التقرير هو ألا يوقف التوسع في الأسواق العالمية، بل أن توضع وتنفذ قواعد لحكم أكثر قوة على الصعيدين الوطني والعالمي، لكي نضمن أن العولمة تعمل من أجل الأفراد، وليس من أجل الربح فحسب. وهذه الحاجة الماسة للحكم العالمي السليم لا تلقى الاستجابة، وهي من أولى المهام الأساسية التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم.

أثناء هذا القرن، بذلت محاولتان متضادتان لتوفير إطار لنظام عالمي جديد في أعقاب فترات من السلوك البشري الذي يجلب الكوارث. فبعد الحرب العالمية الأولى أنشأت معاهدة فرساي ومؤتمر باريس عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية، وبعض الترتيبات الاقتصادية. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت لدينا الأمم المتحدة واتفاقات بريتون وودز، التي أقامت بدورها ترتيبات

التجارة الحرة يمكن أن تكون منصفة للقوي ومهلكة للضعيف، ولهذا فإننا نطالب بأن تعطونا الوقت لكي نكيف اقتصاداتنا ونمضي بها قدماً. ونأمل أن تساعدونا على تطوير قدراتنا وتكنولوجياتنا لكي نمكن شعوبنا من التنافس. إننا نواجه تحدي تضييق الفجوة بين من يكسبون البلايين ومن يعملون مقابل أجر ضئيل.

وإذا أريد لنا أن ننجح في تحقيق ذلك، فيجب أن تشارك جميع الأطراف. ويجب أن نطرح خلافاتنا وأيديولوجياتنا السياسية جانباً في سبيل القضاء على الفقر. ولن يتسنى تحقيق أي شيء من ذلك ما لم نتصد لمواجهة الهدف الأول لمؤسستنا، وهو تحقيق السلم والأمن العالميين.

صحيح أنه منذ إنشاء منظمنا، لم تنشب حرب عالمية أخرى، إلا أن الصراعات المحلية والإقليمية أسفرت عن خسائر بشعة تفوق خسائر الحربين العالميتين مجتمعتين. وإذا أردنا أن نمنع هذه المآسي الإنسانية، فيتعين علينا أن نتحرك، كما يقول أميننا العام، من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، أي الدبلوماسية الوقائية ونزع السلاح الوقائي والوزع الوقائي.

ولو كنا قد اتبعنا هذا الأسلوب فحسب في تيمور الشرقية، لمنعنا الدمار والمذابح الواسعة النطاق التي حلت بشعبه بأكمله أمام أعين بعثتنا التابعة للأمم المتحدة، التي أكدت له أنه يستطيع ممارسة حقه في تقرير المصير في سلام وأمن. ولا يمكن لأحد منا أن يشعُر بالارتياح إزاء حقيقة أن أية إجراءات لم تتخذ لمنع المذبحة الوشيكة رغم تحذيرات الوكالات الدولية في الميدان قبل أشهر. وما زالت لدينا مهمة أن نكمل لشعب تيمور الشرقية إمكانية العيش في سلام والتمتع بثمار قراره الجسور بأن يصبح مستقلاً. وتتعهد بليز بتقديم دعمها غير المشروط لآية تدابير تتخذها منظمنا لتحقيق هذا الهدف.

ولا يفوتنا أن نقدر ونحيي النجاح الهائل الذي أحرزته الأمم المتحدة في استئصال الاستعمار والاحتلال. وكيف يمكننا أن نغفل ذلك ووجود بليز نفسه كدولة مستقلة يعود بشكل كامل إلى دعم الأمم المتحدة؟ كيف يمكننا أن نغفل ذلك عندما نذكر بدور الأمم المتحدة في استقلال ناميبيا، التي يرأس وزير خارجيتها جمعيتنا، أو عندما نذكر بأعمال اللجنة الرابعة في توسطها من أجل استقلال عدد كبير من الأعضاء الحاليين في الأمم المتحدة؟

ذلك، ولكن بوصفنا شركاء لا ضحايا مصالح اقتصادية أكبر وأقوى.

لقد أصبحت بليز مستقلة منذ ١٨ عاماً فقط. وقيل إننا حصلنا على الاستقلال بمجرد فقدان الاستقلال قيمته نتيجة قوة المنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ليس على الصعيد الدولي فحسب، بل والوطني أيضاً.

وأود أن أقول لكم بوضوح ألا تتوقعوا من أي منا، نحن الذين ظفرنا باستقلالنا بعد سنوات من النضال تضمن بعضها الصراع المسلح والتضحية بالكثير من الأرواح، أن يتخلى ببساطة عن استقلاله ويقبل شكلاً جديداً من السيطرة. ولكن، ماذا يعني، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة، أن تكون مستقلة في عالم اليوم؟ يعني أنه لا بد لنا من إيجاد أسلوب لجعل الترابط يجعل الاستقلال مجدداً.

وأفضل طريقة يمكن بها تحقيق ذلك هي المنظمات الإقليمية الفعالة. وفي منطقتنا، نرى أن نعمل صوب تحقيق التكامل الحقيقي لبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لكي نجعل رابطة الدول الكاريبية وسيلة إدراج بلداننا في الاقتصاد العالمي بصوت أقوى لضمان معدلات تبادل تجاري منصفة، ووصول أكبر إلى الأسواق واستثمارات أكثر نفعاً.

والبناء المالي الجديد الذي نريده بشدة ونسعى إلى تشييده لا بد أن يصمم بحيث يعزز استقلال الدول ذات السيادة. ولا يمكننا تحقيق ذلك إلا من خلال الاتفاقات التفاوضية التي تتحلى بالإنصاف والشفافية وتوافق الآراء، والتي تعطى فيها البلدان النامية صوتاً حقيقياً.

لقد أثلجت صدورنا كلمات مايك مور، مدير عام منظمة التجارة العالمية، الذي قال لنا، نحن أعضاء مجموعة الـ ٧٧، في مراكش، إنه يلتزم التزاماً تاماً بكفالة أن تكون المنظمة أسرة يحتل فيها كل عضو مكاناً متساوياً على المائدة، وبأن يعود تحرير التجارة بالمنفعة الحقيقية على جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

ونحن، البلدان الصغيرة والنامية، يجب أن نكون المنتفعين من الأعمال المتسمة بنكران الذات التي يقوم بها شركاؤنا من البلدان المتقدمة النمو. إننا ندرك أن

والتضامن الفعال بين الأغنياء والفقراء جزء أساسي من حل مشاكل التهميش والفقير. وهذا ما يدعونا إلى الإشادة بجهود جمهورية الصين في تايوان التي لم تتردد في مساعدة البلدان الأقل حظا. وتايوان صديقة حميمة لبليز، وأود هنا أن أعرب عن خالص التعازي لشعب تايوان على الآثار المفجعة التي خلفها الزلزال فيها مؤخرا. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من ضم جمهورية الصين في تايوان إلى أسرة الأمم، باعتبار ذلك جزءا من حل سلمي وعادل لمسألة الصين، حل يحترم تطلعات وحقوق كل الشعب الصيني.

وأود أن أثنى على تأييد أميننا العام لمفهوم سيادة الفرد، بمعنى حق كل فرد في التحكم في مصيره. وهذا بالطبع يفترض سلفا وجود عالم ديمقراطي يتمتع فيه الناس بالحق في المشاركة في القرارات التي تشكل حياتهم. والواقع أن هذه المشاركة هي التي تعطي مضمونا لوجود الناس في حد ذاتهم؛ أنا أشرك، إذن فأنا موجود. ولكن سيكون بمثابة وضع العربة قبل الحصان، أو وضع ديكارت ونظريته قبل الواقع العملي، إن لم نعترف بأن مشاركة الناس لن تكون فعالة ما لم تتوفر لهم فرص الحصول على التعليم، وعلى المعرفة وعلى المعلومات. وحكومة بلادي جعلت تيسير الحصول هذا أولويتها الأولى، وأحث المجتمع الدولي أن يركز موارده على مساعدة البلدان النامية في تمكين شعوبها من خلال برامج لتنمية الموارد البشرية.

لقد بددنا بلايين الدولارات وملايين الأرواح في الدفاع الحقيقي أو الوهمي عن سيادة الدول؛ ولننقد عزمنا الآن على تكريس مواردها للتعليم الذي هو شرط لا غنى عنه لتحقيق سيادة الفرد. كلنا نريد عالما أفضل وأكثر عدلا وأكثر سلما وأمنا، ولتحقيق هذا الغرض يجب أن يكون عالمنا خاليا من ثقافة العنف والملاذات الآنية، ومن آفة الاتجار بالمخدرات؛ إننا نحتاج إلى عالم يسوده التسامح والتضامن. وكل هذا مستحيل دون التعليم.

إن الناس في كل مكان، وفي البلدان المتخلفة بصفة خاصة، يتساءلون عما يستحق الاحتفال به ونحن ندخل الألفية الجديدة. وأقل ما يمكننا أن نفعله، وأقل ما ندين به لشعوبنا هو أن نقول لها الحقيقة ونواجه الواقع معا. دعونا لا نتظاهر بأن المستقبل مشرق لا يكدره شيء، أو أن لدينا حولا لكل المشاكل

ولكن الهمة لا تنتهي إلا عندما تكتمل، عندما نضمن لكل شعوب العالم حقها في تقرير المصير والاستقلال في كنف السلم والأمن. وفي هذا السياق، نتطلع إلى الترحيب بفلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة في القمة الألفية، وإلى تحقيق السلم والأمن لجميع شعوب تلك المنطقة.

وبينما نترك قرنا سادس وعنف ومعاونة لم يسبق لهما مثيل، نتطلع قدما نحو إقامة عالم أفضل في القرن المقبل. ومع ذلك لا يمكن لأي منا أن يجرؤ على التنبؤ بما يخبئه لنا المستقبل. ومن ناحية أخرى، علينا أن نلتزم جميعا بمحاولة تشكيل ذلك المستقبل على نحو يعود بالخير على جميع البشر، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو القومية أو الطبقة أو الدين أو الآراء السياسية.

ولن ننجح في ذلك ما لم ننجح في القضاء على الفقر. والفقر، كما يقول رئيس البنك الدولي، أكبر بكثير من أن يكون مسألة تتعلق بالدخل وحده. فالفقر يبحث عن الإحساس بالرفاه الذي يأتي من راحة البال والصحة الموفورة والانتماء إلى الجماعة، والأمان، ومن الاختيار والحرية، ومن مصدر ثابت للدخل.

والشرط اللازم للقضاء على الفقر بكل أشكاله هو إنشاء قواعد عادلة للتجارة والاستثمار. وكما قال نائب رئيس وزراء بلادي في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين التي اختتمت قبل بضعة أيام لا أكثر، يجب أن تتميز جولة سياتل للمفاوضات باستعداد لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتخفيف الأثر السلبي لترتيبات ما بعد جولة أوروغواي. وعلينا، نحن الدول الصغيرة الضعيفة والمحرومة، أن نستفيد من تحرير التجارة جنبا إلى جنب مع شركائنا المتقدمي النمو.

إلا أن أولئك الشركاء عليهم أن يفوا بالالتزامات التي تعهدوا بها للعالم على امتداد العقود الماضية: فمن المخزي أن الوعد بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية لم يتم الوفاء به، وليس هذا فحسب بل أننا نبتعد عن هذا الهدف في كل يوم، والنسبة التي تكرر الآن لهذا الهدف لا تتجاوز ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

واسمحوا لي أيضا، في هذه المناسبة، أن أوجه تحية تقدير، بالنيابة عن حكومتي، إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لما يقوم به من عمل دؤوب وجهود مشكورة في ظروف عالمية أقل ما يمكن أن نقول فيها إنها ظروف صعبة ومعقدة.

نقول ظروفًا عالمية صعبة ومعقدة، وهي كذلك من دون شك. وقد لا يكون من باب الصدفة أننا نلتقي هنا، على هذا المنبر، لنناقش أمور عالمنا المعاصر وأوضاعه. وفي هذه الدورة بالذات، الأخيرة التي نعقدها في هذا القرن قبل دخولنا في قرن جديد وعصر كنا نأمل أن يكون جديدا ومختلفا عن سابقه، فإذا بنا نجد أنفسنا مضطرين إلى التباحث في المشاكل نفسها، والنزاعات إيها التي لا تزال نواجهها منذ ما يزيد على نصف قرن. أو ليس في ذلك ما يدعو إلى الأسى، بل وحتى إلى الغضب؟ ألا يشكل هذا الواقع أدلة دامغة على كوننا جميعا، دولا وشعوبا ومنظمات إقليمية ودولية، لم نستوعب بما فيه الكفاية دروس الماضي، ولم نستفد كما يجب من تجاربه، ولم نعمل كما كان يجب أن نعمل على تجاوز محدودياته ونقائصه؟

ننظر إلى عالمنا اليوم فماذا نرى؟ نرى صراعات دامية لم نتمكن من وضع حد لها حتى الآن، وأزمات مزمنة لا تزال تنتظر حلا يخرجها من دوامة العنف والمعاناة. وفوق ذلك كله نجد أن العالم لا يزال يقف مترددا، أو حتى عاجزا عن التصدي لمشاكل وأزمات بعيدة في محتواها عن مجريات السياسة اليومية، لكنها لا تقل في آثارها وانعكساتها خطرا عن الأزمات والصراعات الآتية التي تهدد وجودنا البشري.

كذلك يجب أن نسأل أنفسنا ماذا أعددتنا، ونحن نقف على وشك الدخول في الألفية الثالثة، لمواجهة تحديات الفقر والبؤس والبطالة والامية والمرض وانتشار الأوبئة واستغلال الطفولة؟ وماذا أعددتنا لمواجهة أخطار الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي وتجارة المخدرات؟

وهل استوعبنا كما يجب التهديدات المتمثلة في انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمالات استخدامها في أي وقت من الأوقات، وفي أي منطقة من مناطق العالم؟ وماذا عن الأخطار الحقيقية المحدقة بكوكبنا نتيجة تدهور الأوضاع البيئية، وتغير الأحوال المناخية،

التي نكبت بها الإنسانية. ولننقد عزمنا، بدلا من ذلك، على العمل معا لنسخر قوة التكنولوجيا والعلوم والسوق ونجعلها تعمل لصالح الإنسانية لا ضدها.

لقد دعا متكلمون سبقوني إلى قرن جديد عمادة التنمية البشرية، وإلى إنشاء نظام إنساني عالمي جديد. وهذا الحلم سيصبح حقيقة عندما يوافق الأقوياء على الجلوس مع بقيتنا كأنداد، ونقوم معا بتصميم هيكل سياسي واقتصادي واجتماعي يكفل الرخاء العالمي، إلى جانب العدل العالمي. وحينئذ فقط سيعيش العالم في سلام، ويردد كلمات النبي أشعيا:

"فيقضي بين الأمم وينصف شعوب كثيرين فيطبعون سيوفهم سكا ورماحهم مناجل. لا ترفع أمة على أمة سيفا ولا يتعلمون الحرب في ما بعد". (الكتاب المقدس، أشعيا ٢-٤)

أمين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الخارجية في بليز، على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب الأونرابل سعيد موسى رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الخارجية في بليز من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية قطر، معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني.

الشيخ آل ثاني (قطر): أبدأ كلمتي بتوجيه التهنية للسيد ثيو - بن غوريراب على انتخابه رئيسا لهذه الدورة الجديدة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، راجيا له التوفيق في إدارة أعمالها بنجاح.

كما يسرني أن أتوجه بالشكر إلى سلفه، سعادة السيد أوبرتي، على الجهود الفعالة التي بذلها خلال ترؤسه الدورة السابقة، متمنيا له نجاحات مماثلة في مهماته المقبلة.

كما نتقدم بالتهنئة للدول الثلاث الجديدة على انضمامها إلى الأمم المتحدة.

وجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلاً للمجتمع الدولي في عالمنا المعاصر. ونؤيد أيضاً فكرة توسيع إطار العضوية الدائمة في المجلس، بما يكفل المزيد من التمثيل العالمي فيه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تقييد القدرة على استخدام حق النقض من جانب الدول الدائمة العضوية، وتنظيم إمكانات استخدام هذا الحق ضمن شروط وظروف محددة يمكن الاتفاق عليها.

قد لا أكون مبالغاً في تفاؤلي أو مغالياً في توقعاتي، إذا ما قلت إننا نعتبر ذلك بمثابة خطوة أساسية وحيوية نحو تكريس العولمة، بمفهومها السليم في نظرنا، وكما يجب أن تكون عليه، في عالم القرن الواحد والعشرين.

فالعولمة، كما نراها، يجب أن تكون آلية شاملة لتحقيق المنفعة العامة لكل الدول والشعوب قاطبة. وإذا لم تكن العولمة كذلك، وإذا ما اقتصر فوائدها على دول ومجتمعات دون الأخرى، فإن ستفشل في تحقيق أهدافها.

ومن هذا المنطلق بالذات، فإننا نؤمن بأن العولمة ينبغي أن تكون الأداة التي يتعين علينا جميعاً أن نعمل على الاستفادة منها لتعزيز التعاون والتفاعل والانفتاح بين شعوب العالم ومجتمعاته. فبهذا نبعد العولمة عن خطر الوقوع في دائرة الاستغلال الضيق والفائدة السريعة، ونحولها إلى مسار عالمي تعود فوائده على الجميع.

وهنا يبرز، في رأينا، دور جديد وبالغ الحيوية للأمم المتحدة في القرن الواحد والعشرين، دور تتولى فيه هذه المنظمة الدولية مهمة قيادة الاتجاه نحو العولمة وتكريسه في العالم، لا سيما في مجالات التعاون والتفاعل الثقافي والتربوي، والتنمية والاقتصاد والاجتماع، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز السلام والاستقرار، وتكريس أسس الانفتاح الحضاري بين الأمم والشعوب.

ولعلنا نكون في ذلك قد بدأنا نخطو خطوات أولى أساسية نحو التوصل إلى إقامة نظام دولي جديد، ذلك النظام الذي كنا قد اعتقدنا في مرحلة سابقة بأننا نجحنا في تحقيقه على إثر انتهاء حقبة الحرب الباردة وعصر الاستقطاب الدولي الذي قام في عالمنا

وندره الموارد المائية، وتناقص المواد الأولية، وتفاقم ظواهر الجفاف والتصحر، وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية؟

هل بدأنا، على الأقل، في صياغة توجهات وخطط عالمية شاملة لمجابهة هذه التهديدات العالمية الشاملة التي لا تميز بين قومية وأخرى، أو عرق وآخر، أو لون وآخر، أو مذهب وآخر، وهي حتماً لا تعترف بحدود سياسية أو جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية بين الدول والشعوب؟ وببساطة شديدة، هل بدأنا دول وحكومات ومنظمات دولية، في تعديل جداول أولوياتنا، لنضع أهداف التنمية والتقدم والتعليم والصحة والارتقاء بمستويات المعيشة وتوفير الحياة الكريمة للشعوب، أمام أغراض النزاع والخلاف والصراع وتصفية الحسابات، مهما كانت تاريخية أو عميقة أو حساسة؟

لا أستطيع أن أقول ذلك. وليس في هذا القول ما يشكل انتقاداً لأحد أو انتقاصاً من عزيمة أو نوايا أحد. لكنه واقع عالمي مؤسف، علينا جميعاً أن نتعاون ونتكاتف من أجل معالجته والخروج منه، إذا ما كان لنا فعلاً أن ننظر إلى المستقبل، وأن نحضر أنفسنا لمهامه وتحولاته. وحتى نتمكن من ذلك، فإنني لا أرى إطاراً أفضل وأكثر شمولية، للقيام بهذه المهمة، من هذه المنظمة الدولية، التي نعتقد أنها الإطار المؤهل والصالح لتحديد مستقبل عالمنا هذا.

وعلى جميعاً، بغض النظر عن مصالحنا وحساباتنا السياسية الآنية والضيقة، أن نوفر للأمم المتحدة وهيئاتها كل الإمكانيات المطلوبة لجعلها قادرة على لعب هذا الدور المهم.

ونحن على اقتناع بأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توافق الإرادة الدولية. فالأمم المتحدة، في نهاية المطاف، هي المحصلة الناجمة عن الدول الأعضاء فيها. وإننا على اقتناع أيضاً بضرورة إصلاح الأمم المتحدة، وزيادة فاعلية مؤسساتها وهيئاتها، والارتقاء بمستويات كفاءتها.

وبالقدر نفسه، يترتب علينا، نحن الدول الأعضاء في هذه المنظمة، أن نتحمل مسؤولياتنا السياسية تجاهها، وأن نحترم التزاماتنا المالية والأدبية حيالها. ونحن نؤيد في هذا السياق فكرة توسيع مجلس الأمن

المتميز، في منطقة جنوب شرقي آسيا وفي صفوف المجتمع الدولي بأسره.

وإذا كانت بعض التطورات الأخيرة قد ساهمت في توفر مؤشرات تدعو إلى الإرتياح النسبي بإمكان تسوية النزاعات الإقليمية والداخلية، عند توافر العزم والإرادة الدولية على ذلك، فإننا نشعر بضرورة التذكير هنا بأننا كنا نفضل لو تمت مثل هذه المعالجات الدولية في إطار وقائي واستباقي يحول دون اندلاع الأزمات وتسببها بالمآسي والمعاناة الناجمة عنها، عوضاً عن الاكتفاء باللجوء إلى تنفيذها بعد وقوع الكارثة وتحت شعار إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

نعرب عن هذا القلق وتدعو إلى ممارسة المزيد من الجهد الدولي لتسوية الأزمات وإنهاء الحروب والنزاعات، لأننا في دولة قطر نؤمن إيماناً عميقاً بحق الشعوب في العيش بحرية وسلام، وبضرورة إرساء العلاقات الدولية على أسس الصداقة والتعاون والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وحسن الجوار.

ومن هذا المنطلق، تقف بلادي موقفاً واضحاً وثابتاً يهدف إلى تسوية الخلافات والنزاعات في منطقة الخليج بالوسائل السلمية ومن خلال الحوار والتفاوض أو اللجوء إلى التحكيم الدولي، حرصاً على تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما نود أن نسجل ارتياح حكومتي لبعض التطورات الإيجابية والبوادر المشجعة التي شهدناها خلال الأشهر الماضية على صعيد تسوية عدد من القضايا التي كانت مدعاة للقلق في منطقتنا.

فنحن نرحب بالتقدم الذي تم تحقيقه لتسوية قضية "الوكربي"، ونهنئ الأخوة في الجماهيرية الليبية على ذلك، آمليين في أن يتم إقفال ملف هذه القضية والانتهاء منها في أقرب فرصة ممكنة، وبما يكفل حقوق جميع الأطراف ومصالحهم.

على رغم هذه المؤشرات والتوجهات الإيجابية التي نرحب بها ونأمل في تعزيزها، فإن الوضع الإقليمي العام في منطقتنا لا يزال بعيداً، وللأسف الشديد، عن السلام الشامل والاستقرار الثابت والدائم وأطر التعاون والتنمية والتقدم التي ننشدها ونتمناها للمنطقة.

على مدى نصف قرن في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لكن النظام الدولي الجديد، الذي كنا نصبو إليه، لم يتحقق. بل، وللأسف، وعلى رغم بوادر ومؤشرات بدت مشجعة في وقت من الأوقات، سرعان ما أنزلت العالم نحو دوامة جديدة من النزاعات والخلافات والصراعات الداخلية والثنائية والإقليمية التي كانت على ما يبدو نتيجة مباشرة لانتهاج الحرب الباردة وبروز نوع من الفراغ الدولي مكانها. وفي الوقت نفسه، أضيفت هذه النزاعات والصراعات الجديدة إلى مجموعة الأزمات التاريخية المزمنة التي لا يزال عالماً يعاني منها منذ عقود، والتي لم تجد، حتى الآن على الأقل، الحلول الناجعة الكفيلة بوضع حد لها.

نتحدث عن المستقبل، وعن العالم الجديد الذي نصبو إليه، وصولاً إلى ما تتطلع إليه كل الشعوب والمجتمعات من رخاء وازدهار واستقرار، فنجد كيف لا تزال أولويات الإنفاق على التسليح والأغراض العسكرية تتفوق على كل ما عداها، لا سيما في مناطق العالم النامية والفقيرة، حيث الحاجة إلى موارد التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي تزيد كثيراً عن سواها. وفي هذه الأثناء، تتصاعد حدة الأوضاع الاقتصادية في هذه المناطق، وتتفاقم الأزمات الاجتماعية، ويتسارع التدهور في مستويات المعيشة. ولا تقف الأمور طبعاً عند هذا الحد ففي خضم دوامة مفرغة كهذه تزداد حدة الأزمات السياسية التي تواجهها هذه المجتمعات لتتحول بسرعة إلى مصادر تهديد رئيسية، لا أمنها ونسيجها الداخلي فحسب، بل ولجوارها الإقليمي أيضاً.

وما يدعو إلى القلق بشكل خاص انتشار هذه الظاهرة واتساع نطاقها في مناطق عدة من العالم. وفي هذا المجال، لا يسعني إلا أن أعرب، بالنيابة عن بلادي قطر، عن مشاعر الارتياح للنتائج التي أسفرت عنها العمليات الأطللسية في منطقة البلقان.

وفي السياق نفسه فإن حكومتي تابعت بقلق الأحداث التي شهدتها منطقة تيمور الشرقية خلال الأسابيع الماضية، وهي تتمنى النجاح للجهود الدولية هناك من أجل إعادة تثبيت السلام والأمن، مع تأكيدنا في الوقت نفسه على الأمل في أن تتجاوز جمهورية إندونيسيا هذه المحنة الصعبة، فتعود إلى تبوء موقعها

وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ "الأرض مقابل السلام".

ربما كان كافياً، بالنسبة لي، أن أعود في هذا السياق إلى ما أكده مؤخراً صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، في معرض شرحه موقف بلادي الثابت من هذه المسألة. فبالنسبة لنا: لا حل لهذا الصراع ولا سلام في المنطقة إلا من خلال تسوية شاملة وعادلة ودائمة، بالاستناد إلى الثوابت التي قامت عليها العملية السلمية. وهذا يعني تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وانسحاب إسرائيل الكامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي حتى الحدود الدولية، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه السياسية والوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه الطبيعي في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مدينة السلام وأرض التسامح ومهيبت الرسالات السماوية التي تعايشت فيها الأديان في تناغم وانسجام.

وفي هذا الإطار، فإننا لا بد أن نعرب عن القلق حيال استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وخصوصاً الأسلحة النووية المتوافرة لجانب واحد، وهو الجانب الإسرائيلي، دون الآخر. فهذا يشكل، في رأينا، مصدر تهديد وخطر استراتيجي للسلام والأمن. ولذلك، فإننا نؤمن بضرورة إزالة أسلحة الدمار الشامل بالكامل من منطقتنا، كجزء أساسي ومكمل لعملية إحلال السلام فيها. وندعو أيضاً إلى ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدات الدولية التي تنص على الحد من هذه الأسلحة ومنع انتشارها.

إن السلام في نظرنا لا يمكن أن يكون من جانب واحد، كما أن فوائده لا يمكن، ولا يجب، أن تقتصر على جانب واحد دون الآخر. ولهذا، فإننا نتطلع بصدق إلى اليوم الذي نرى فيه السلام الحقيقي، الشامل، العادل، المتوازن، وقد حل في منطقتنا. فعندئذ، يصبح في مقدورنا أن نتحدث عن فوائد السلام ومنافعه، من أمن واستقرار وتعاون ورخاء وازدهار، لجميع دول منطقتنا وشعوبها دون استثناء.

إننا نتطلع إلى ذلك لأننا نتشوق فعلاً إلى رؤية شرق أوسط جديد تدخل منطقتنا من خلاله الألفية

فالأزمة العراقية، وانعكاساتها المستمرة على الأمن والاستقرار في الخليج والشرق الأوسط، والمعاناة القاسية التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق، هي جميعاً عوامل تثير في نفوسنا القلق الشديد، وتدفعنا إلى بذل ما أمكن من جهود بغية وضع حد لهذه الأزمة التي نؤمن بأن الوقت قد حان للخروج منها وإيجاد الحلول الناجحة لها من أجل رفع العقوبات المفروضة على العراق، وإزالة المعاناة الصعبة عن شعبه. وقد أيدنا دائماً ولا نزال نؤيد اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية وفقاً للقرارات الدولية وبما يضمن الحفاظ على وحدة العراق وكيانه، أرضاً وشعباً، وبما يوفر عليه وعلى المنطقة بأسرها المزيد من المخاطر والآلام.

وتبقى طبعاً القضية الجوهرية التي لا تزال تشكل في نظرنا المصدر الرئيسي للتوتر والتأزم في منطقتنا منذ ما يزيد على نصف قرن، ألا وهي القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.

ولا بد لي من القول هنا إننا في دولة قطر، ومع أشقاؤنا العرب، التزمنا السلام خياراً استراتيجياً ثابتاً، ونحن لا نزال بهذا الخيار ملتزمون. لكن عملية السلام لم تتوصل حتى الآن، وللأسف إلى نتائجها المرجوة. بل إن هذه العملية تعرضت لنكسات شديدة خلال السنوات الماضية، تحملت المسؤولية عنها، في نظرنا، الحكومة الإسرائيلية السابقة التي فضلت التراجع عن التزاماتها واتبعت سياسات أدت إلى الحؤول دون إجراء أي تقدم على صعيد العملية السلمية ومساراتها التفاوضية.

وفي الوقت الذي نعرب فيه عن ترحيبنا بالتغيرات التي شهدتها الوضع الحكومي الإسرائيلي نتيجة الانتخابات العامة التي جرت هناك أخيراً، وفي ضوء مجيء الحكومة الجديدة ورئيسها السيد إيهود باراك، وإعلانه عن العزم على متابعة السعي نحو السلام بقدر أكبر من الجدية، فإننا نعتبر أن مثل هذه البوادر يجب أن تقترن بخطوات ملموسة تثبت حسن النوايا لدى الجانب الإسرائيلي واستعداده الصادق للوفاء بالتزاماته، وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها على جميع المسارات خلال مراحل المفاوضات السابقة، وكذلك العمل على استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني في أسرع وقت ممكن،

قريبا سيسدل الستار على قرننا العشرين الزاخر بالأحداث، وهو قرن أحرز فيه الإنسان إنجازات كبيرة. فقد أصبح العالم الكبير قرية عالمية من خلال التقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا في هذا القرن. وخضعت خارطة العالم السياسية لتغيرات هائلة. ولا يمكن التعرف عليها الآن مقارنة بالشكل الذي كانت عليه في بداية هذا القرن. إن عالمنا يتكون من دول مستقلة، مع تولي الشعوب نفسها تشكيل مستقبلها. ومن ناحية أخرى، شهدنا حروبا في النصف الأول من هذا القرن ولكننا قررنا أن نمنع حدوث ذلك من جديد. لقد أنشأنا الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بوصفها محفلا لكل الدول لكي تنهض معا بوعدا المشترك لصالح إحلال سلام عالمي دائم وتعزيز تنمية وتقدم البشرية بأكملها.

من المفارقات أن الإنسان صنع أيضا، خلال هذا القرن، أسلحة الدمار الشامل التي تهدد وجوده ذاته. ويظل نزع السلاح، بما فيه الأسلحة النووية، أحد الشواغل الرئيسية لنا جميعا فيما نخطو إلى الألفية الجديدة. والأمم المتحدة التي تمثل الضمير الجماعي للدول، سعت إلى خدمة الإنسانية وقضية السلم والتنمية. إن الأمم المتحدة هي الآلية الوحيدة التي يمكن أن يكفل من خلالها السلام العالمي.

نحن نتفق بالإجماع أيضا على أن إصلاحات ميثاق الأمم المتحدة ضرورية بل فات موعدها لأن الميثاق بشكله الحالي لا يعكس التغيرات الهائلة التي شهدتها العالم منذ أن أنشئت هذه المنظمة قبل نصف قرن.

لقد انقضت ست سنوات منذ أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. والتقدم في عمل هذا الفريق بطيء ولا يشمل إلا مجموعة محددة من المسائل.

إن ما نفتقر إليه في هذه العملية كي تتحرك قدما، هو توفر الإرادة السياسية لدى بعض الأعضاء. والحقيقة أن مجلس الأمن بشكله الحالي لا يمثل العضوية على النحو الكافي ولا يتمتع عمله بشفافية كافية حتى تكون قراراته مقبولة عالميا.

الجديدة في إطار ثابت من السلام والأمن والديمقراطية، إطار نحترم فيه جميعنا تعددية الآراء، وتنوع الاجتهادات، وحق الشعوب والدول في تقرير مصيرها والارتقاء بمستوى حياتها، والعيش بحرية ورخاء وكرامة، بما يتلاءم مع معتقداتها وقيمها السامية. فهذا في نظرنا حق أساسي من حقوق الإنسان التي نؤمن بها. وإيماننا هذا نابع أولا وأخيرا من إيماننا الراسخ بالله عز وجل وبرسالته السماوية التي من بها على البشرية جمعاء.

هذا ما يدفعنا إلى العمل من أجل مستقبل أفضل لشعوبنا، وما يزيدنا بأقصى درجات الأمل بأننا سنتمكن من تحقيق هدف بناء عالم جديد يكون جديرا بأجيالنا الصاعدة التي ستعيش فيه خلال الألفية الثالثة. ونحن، إذ نقرب من إسدال الستار على قرن مضى، ونستعد بالترحيب بقرن جديد يطل علينا، لا يسعنا إلا أن نتعهد لأطفالنا بأن نبذل ما نستطيعه من جهد حتى يكون عالمهم أفضل وأكثر قدرة وتأهيلا على الاستجابة لطموحاتهم وتحقيق تطلعاتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة إلى دولة الأونرابل راجكسور بورياغ، نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية والتجارة الدولية في جمهورية موريشيوس.

السيد بورياغ (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يسعدني سعادة بيعة أن أخاطب الجمعية في وقت يتولى رئاستها فيه أحد أبناء أفريقيا البررة وأحد قدامى المناضلين من أجل الحرية. إن انتخابه رئيسا لهذه الدورة، الأخيرة في الألفية التي تقرب من نهايتها، إنما يشكل رمزا لتقديرنا لخصاله الممتازة. أهنته تهنئة حارة وأؤكد له دعم وفدي التام له وتعاونه معه.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى سعادة السيد أوبيرتي للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والخمسين. إن السيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي لا حاجة بي لأن أشدد على التزامه بقضية الأمم المتحدة، واصل توجيه أعمال المنظمة برؤية وقوة وتفان كامل.

وموريشيوس ترحب ترحيبا حارا بانضمام مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو إلى الأمم المتحدة.

والنزاع المسلح بين إثيوبيا وإريتريا انتهى بالتوقيع مؤخرا على اتفاق، بمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والعديد من القادة الأفارقة والبلدان الصديقة. ونأمل في أن تستمر الروح التي حدثت بهذين البلدين إلى الموافقة على وضع حد للخلافات فيما بينهما، وأن يعود السلم الدائم إلى المنطقة. ونشعر بارتياح لأنه أمكن توقيع اتفاق بين الأطراف المعنية لإنهاء النزاع الداخلي في سيراليون. ونثق في أن السلم والاستقرار سيعودان إلى سيراليون.

وفي جزر القمر تواصل قوات زعزعة الاستقرار إحباط كل محاولة للعودة إلى الحياة الطبيعية. ومن خلال الجهود التي لا تكل من جانب منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة عقد في مدغشقر في وقت سابق من هذا العام اجتماع لجميع الأطراف المعنية في جزر القمر بغية التوصل إلى اتفاق يمكن أن يعيد السلم والاستقرار إلى البلاد ويحفظ سيادتها وسلامتها الإقليمية. ولسوء الطالع فإن الانقلاب العسكري أخرج العملية بأسرها عن مسارها. ولذلك ندعو إلى إقامة حكم ديمقراطي في جزر القمر حتى يمكن أن ينفذ بالكامل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر انتاناريفو.

والصراع في كوسوفو كان مصدر قلق لنا جميعا. فقد شهدنا أهوال التطهير العرقي والتعطيل الهائل لحياة الأفراد والدمار النظيف الذي حل بالبلاد. وينبغي لنا جميعا أن نذكر الرسائل العديدة التي نستخلصها من الأحداث في كوسوفو ولن تقف الإنسانية مكتوفة الأيدي بينما يتعرض شعب بأسره لعملية إبادة جماعية فاضحة بسبب التحيز العرقي أو بسبب ذريعة سياسية. وبالتالي فإن العمل العسكري السريع لحل المشاكل العميقة الجذور قد لا يكون بالضرورة أفضل الحلول فلا تزال الأمم المتحدة أفضل آلية لمعالجة القضايا المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين.

وتشعر موريشيوس بقلق عميق إزاء العنف في تيمور الشرقية، وفقد أرواح بريئة كثيرة، والمعاناة الشديدة للشعب التيموري بعد الاستفتاء الأخير. ورحب بالإجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة بإرسال قوة لصون السلم بغية استعادة السلم والأمن في الجزيرة. وينبغي للحكومة

وتؤيد موريشيوس اقتراحات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل معا بشكل بنّاء للنهوض بعملية الإصلاح اللازمة على وجه السرعة.

ولئن كان المجتمع الدولي قد نجح نجاحا كبيرا من تجنب الحروب العالمية فإن الصراعات المسلحة لا تزال تعرض للخطر السلام الوطني والإقليمي والدولي. ولا تزال القارة الأفريقية على وجه الخصوص تعاني من صراعات، أكثرها سوءاً الأزمة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحرب الأهلية المستمرة في أنغولا.

بيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشعر بالارتياح لأن قادة القارة الأفريقية لم يدخروا جهدا في إيجاد حلول لاستعادة السلم في البلدان والمناطق المعنية. وعبر الجهود الدؤوبة المكثفة للقادة الأفارقة قامت منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوقيع اتفاق لوساكا لاستعادة السلم والاستقرار في ربوع البلاد. ومن بين الجوانب الأساسية لهذا الاتفاق وزع قوة الأمم المتحدة لصون السلم وإعطائها مهمة ضمان احترام جميع الأطراف لأحكام اتفاق لوساكا. ونشجب حقيقة أن قوة الأمم المتحدة لصون السلم لم تضطلع بعد بمسؤوليتها الحاسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونطلب إلى مجلس الأمن أن يعطي الأولوية اللازمة لهذا الموضوع حتى يتم إرسال قوة صون السلم دون تأخير لأن أي تأخير قد يعرض تنفيذ الاتفاق للخطر.

ولا يزال التمرد في أنغولا مستمرا بسبب تدفق إمدادات الأسلحة من الخارج إلى القوات التي تعمل على زعزعة الاستقرار. ومجلس الأمن على علم كامل بهذا ونحن نثق في أن الستار سيكشف عن المتهمين بخرق الحظر المفروض على إمدادات السلام إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام في أنغولا، وسيتعرضون للمساءلة. والواقع أن شعب أنغولا عانى لفترة طويلة ولذلك نتناشد جميع الأمم أن تتخذ الخطوات الضرورية حتى تضمن أن العناصر الجامحة لا تقدم الأسلحة إلى قوى التمرد في أنغولا سعيا وراء تحقيق مكاسب مالية ضخمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكشف جهوده لوضع حد للتمرد في أنغولا.

إن احترام حقوق الإنسان بالغ الأهمية لمنع الصراعات وصون السلم الدائم. ونعتقد أنه ينبغي لجميع البلدان أن تجعل الالتزام الدقيق بصكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أمرا له أولوية وطنية. ونحن في موريشيوس نضع حقوق الإنسان موضع الصدارة في جدول أعمالنا الوطني والدولي. وتشرفت موريشيوس باستضافة المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بحقوق الإنسان في وقت سابق من هذا العام وذلك في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد استعرض المؤتمر حالة حقوق الإنسان في أفريقيا واعتمد إعلانا وخطة عمل يهدفان إلى زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ولقد شهدنا انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، وخاصة في ظل النظم العسكرية. وفي هذا الصدد فإن القرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر مؤخرا بأن يستبعد من تلك المنظمة القادة الذين يتولون السلطة في القارة عن طريق انقلابات عسكرية يعد خطوة هامة تسهم في تعزيز قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد رحبت موريشيوس بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وكانت من بين أولى الدول التي صادقت على النظام الأساسي المنشئ لها. ونحن نتطلع إلى اختتام مبكر لعمل خبراءنا المنخرطين حاليا في وضع اللامسات النهائية على القواعد اللازمة لتمكين المحكمة الجنائية الدولية من بدء عملها.

وتؤدي سهولة الحصول على الأسلحة الخفيفة والأسلحة ذات العيارات الصغيرة إلى نشوء صراعات عديدة، خصوصا في أفريقيا. ويؤدي وجود هذه الأسلحة الصغيرة، إلى جانب زيادة تفاقم الصراعات، إلى نشوء تصدع اجتماعي، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار، واندلاع العنف، وتفشي الجرائم. ونظرا لضخامة حجم هذه المشكلة، فقد قرر مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في الجزائر العاصمة في شهر تموز/يوليه الماضي عقد مؤتمر إقليمي لمعالجة هذه القضية بشكل كامل. ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يتخذ التدابير اللازمة للحد من تدفق الأسلحة الصغيرة.

الإندونيسية وجميع الأطراف المعنية أن تحترم نتيجة الاستفتاء.

أما في الشرق الأوسط فإن العزم الذي أبداه رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد السيد إيهود باراك بالمضي قدما في عملية السلام مع الرئيس عرفات يبعث على التشجيع ليس فقط بالنسبة للأطراف المعنية في المنطقة ولكن أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن نغتنم لحظات التفاؤل الكبير هذه للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة تحقق السلم والاستقرار في المنطقة.

وفي عام ١٩٩٦ قام وفدنا تحت قيادة رئيس وزراء موريشيوس الأونرابل نافينشاندرا رامغولام بتوجيه الانتباه الخاص إلى الحالة في فيجي. ويسعدنا أن نرى أن العملية الدستورية الجديدة التي أجريت بموجبها مؤخرا انتخابات عامة أزلت أوجه عدم الإنصاف التي كانت مكتوبة قبل ذلك في دستور الدولة. ونحن نرحب بهذا التغيير ونهنئ شعب فيجي على شجاعته وتصميمه على إحداث هذا التغيير بطريقة ديمقراطية وسلمية.

(واصل كلمته بالفرنسية)

إن الصراعات والحروب، حتى بعد انتهائها، تترك خلفها دائما حالات إنسانية خطيرة. ويبدو أن الأزمات الإنسانية في أفريقيا لا تهم كثيرا شبكات التلفزيون الدولية. فهناك أكثر من ١٢ مليون نسمة في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة في أفريقيا. ولم تتلق الوكالات الإنسانية سوى ٢٥٢ مليون دولار على الرغم من أن احتياجاتها من أجل أفريقيا في ١٩٩٩ تبلغ ٧٩٦ مليون دولار.

وينبغي أن تدعم جهود صون السلم بمعونة إنسانية فعالة خاصة بالنسبة للاجئين. والبلدان المضيفة التي تواجه بالفعل صعوباتها الخاصة لا يمكنها أن تتحمل هذا العبء الثقيل. وحتى نعطي فرصة حقيقية للسلم الدائم من الضروري أيضا أن ندعم عودة اللاجئين حتى يصبح تحقيق الاستقرار في المجتمع أمرا ممكنا. ومن ثم من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهدا ماليا خاصا لتحقيق هذا الهدف.

(واصل كلمته بالانكليزية)

السوق وحدها لا يمكنها حسم مشاكل الفقر والحرمان والتهميش، خصوصا في أفريقيا، التي تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا. وفي رأينا، أن منظومة الأمم المتحدة لديها دور كبير تضطلع به في هذا الصدد، نظرا لأن هناك حاجة ملحة الى تحقيق الاتساق في صوغ وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتجارة، والتمويل، والقطاعات الاجتماعية.

صحيح أن العولمة تجلب معها تحديات وفرصا على حد سواء، إلا أن هذه التحديات تثبت أنها ساحقة ولا يمكن التغلب عليها بالنسبة للعديد من البلدان النامية. إلا أنه ليس هناك على ما يبدو أي بديل آخر، في عالم يتسم بالتأثر "بفكرة فريدة"، عن إجراء التكييفات اللازمة للانضمام الى اقتصاد عالمي سريع العولمة. وسيطلب ذلك وجود مستويات أعلى للاستثمار؛ ونقل التكنولوجيا؛ وبناء القدرات المؤسسية، والموارد البشرية، والهياكل الأساسية، لا سيما للبلدان الأفريقية، إذا أريد لها أن تجتاز عملية الانتقال الضرورية.

ويتعين على بلدان العالم المتقدم النمو والمنظمات المالية والتجارية الكبرى ألا تكون مدركة لهذه الحالة فحسب بل وأن تكون أيضا مستجيبة لمعوقات واحتياجات العالم النامي بشكل عام، وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة بشكل خاص.

إن عبء الديون الثقيل، وتدني مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي يصل الآن الى نسبة ٠.٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالهدف المحدد لذلك، وهو ٠.٧ في المائة، بالإضافة الى تساؤل تدفقات الاستثمار الخاص الى أفريقيا - أمور لا تسمح لبلدان أفريقية كثيرة بأن تنفذ بنجاح برامج التكيف الضرورية لتمكينها من التنافس بفعالية في السوق العالمي. ولا يمكن توفير القوة الدافعة اللازمة إلا باتخاذ إجراء حاسم لحل مشكلة الديون.

وعلى الرغم من تسليمنا بأن مبادرة مؤتمر قمة كولون تمثل تحسنا عن المبادرة الأصلية الخاصة بمدىونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإننا نعتقد أن هذه الديون التي تفوق طاقة أفريقيا التي تضم ٢٢ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون البالغ عددها ٤١ بلدا، ينبغي أن تشطب، لأنه عندئذ فقط سيتسنى

إن نزع السلاح أمر ضروري للسلام العالمي. ومن المؤسف أن التهديد باندلاع محرقة نووية سيرافق البشرية الى الألفية الجديدة بسبب فشل المجتمع الدولي في وضع نظام للقضاء الكامل على الأسلحة النووية. وفي إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اتخذنا خطوات هامة فيما يتعلق بقضية نزع السلاح النووي، إلا أنه ليس في مقدور هذه الخطوات وحدها أن تقضي على تهديد الأسلحة النووية. ولا تزال موريشيوس تؤمن إيمانا عميقا بأن أفضل سبيل يمكن للمجتمع الدولي أن يتعامل فيه بشكل فعال مع قضية نزع السلاح النووي يتمثل في وضع جدول زمني واضح تلتزم بموجبه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتفكيك جميع الأسلحة النووية، كما تلتزم جميع الدول بألا تستحدث هذه الأسلحة في المستقبل. ولقد اتخذنا حتى الآن تدابير تمثل أنصاف حلول؛ وحين الوقت الآن لاتخاذ خطوة شجاعة من شأنها أن تقضي على الأسلحة النووية نهائيا وعلى نحو حاسم.

إن الأسلحة الكيميائية، شأنها شأن أسلحة الدمار الشامل، يمكن أن تصيب ضحاياها ببؤس وشقاء يعجز عنهما الوصف. وينبغي لجميع الدول، خصوصا الدول التي لديها أسلحة كيميائية، أن تتقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية - التي تعد إنجازا كبيرا في حد ذاتها.

ولا تزال حياة العديد من الشعوب في كل أنحاء العالم، وفي أفريقيا بشكل خاص، تتأثر بالألغام الأرضية. ونرى أنه تقع على عاتق جميع الدول المسؤولية عن معالجة هذه المشكلة بشكل جماعي. ونحن نناشد البلدان التي لم تنضم بعد الى اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد أن تفعل ذلك، وأن تساهم أيضا ماليا في الجهود الرامية الى إزالة كل الألغام الأرضية.

إن السلام والأمن والتنمية أمور غير قابلة للتجزئة، ويعزز بعضها بعضا. وإذ نقف الآن على عتبة القرن الحادي والعشرين نجد أمامنا فرصة تاريخية لوضع استراتيجية ذات رؤيا واضحة وطويلة المدى لتحقيق التنمية المستدامة لجميع بلدان العالم، وخصوصا الدول الأفريقية، وبالتالي لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وهذا أمر بالغ الأهمية إذا كنا نريد حقا أن نتجنب التهميش في أعقاب عملية العولمة والتحرير غير المكبوح التي لا يمكن عكس اتجاهها. وهناك إدراك متزايد بأن قوى

الصدد من الأهمية بمكان أيضا أن يسهل النظام التجاري المتعدد الأطراف عملية التكامل الإقليمي، نظرا لأن التكامل الإقليمي يشكل خطوة هامة بالنسبة لبلدان عديدة نحو تكاملها في الاقتصاد العالمي.

ونحن نرحب مع التأييد بالقرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية مؤخرا للتعجيل بتنفيذ معاهدة أبوجا لعام ١٩٩١ المتعلقة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. ويمكن أن تيسر هذه العملية بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل الأمريكي - الأفريقي الذي اعتمد في آذار/ مارس ١٩٩٩، والأهم من ذلك قانون النمو والفرص في أفريقيا. ونحن نحث الولايات المتحدة على أن تضمن الحصول على موافقة مبكرة على مشروع القانون هذا الذي طال أمده، بأحكامه الأصلية المتعلقة بالمنسوجات والملابس.

وقبل يومين، أتاحت لي الفرصة أثناء إلقاء خطابي أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الأخيرة لكي أبرز أهمية الضغوط المتأصلة المفروضة على البلدان النامية الجزرية الصغيرة وعلى احتياجات تنميتها. وقد أتاحت لنا الدورة الاستثنائية الفرصة لنستعرض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: ويجب أن نطور هذه العملية لتشمل قضايا أخرى، مثل القروض التيسيرية والتفضيلات التجارية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأكرر التأكيد على مناشدتي المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا الى محنة الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث توفير الموارد المالية اللازمة لها وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إليها على حد سواء، وكذلك في إطار المفاوضات المتعلقة بالمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل. وعلينا أن نضمن أن يعالج المؤتمر، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، قضية تهميش الدول ذات الاقتصادات الصغيرة ومشاكل البلدان النامية، التي تعد ضمن المستوردين الصافيين للأغذية، وذلك باتخاذ تدابير محددة وعملية. وعلينا أيضا أن نتأكد من أن تكون جولة سياتل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف "جولة للتنمية"، ترسخ قضية التنمية في جدول الأعمال الدولي. وينبغي أن تكون تلك المفاوضات التي ستعقدها منظمة التجارة العالمية في

لهذه البلدان أن تشرع في انتهاج طريق النمو والتنمية المستدامين.

ونرحب في هذا الصدد بالخطة التي أعلنت مؤخرا لإلغاء ديون أفقر البلدان، وهي تبلغ ٢٧ بليون دولار، بغية السماح لها باستخدام تلك الموارد لتمويل برامج للتعليم والصحة ذات أهمية كبيرة في معالجة مشكلة الفقر.

كما نشني على البنك الدولي لإنشائه صندوق للاستثمار في البنى التحتية برأس مال قدره ٤٠٠ مليون دولار، سيتولى رئاسة مجلسه الاستشاري السيد نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق.

إن بناء القدرات في جميع قطاعات الاقتصاد من الأمور الهامة للبلدان النامية إذا أريد لها أن تستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة وتحرير التجارة. غير أنه نظرا لعدم وجود مجال يتيح فرصا متساوية للمنافسين، فضلا عن وجود عقبات متأصلة تواجه بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فقد بات من المحتم على هذه البلدان أن تواصل الاستفادة من الأفضليات التجارية في الاتحاد الأوروبي في إطار أي اتفاق يخلف اتفاقية لومي الرابعة لبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ - وأوروبا الوسطى والشرقية، لفترة انتقال طويلة بشكل كاف قبل تنفيذ أي ترتيب تجاري بديل.

ولم تعمر طويلا الفرصة الغامرة التي نشأت عقب التوقيع على اتفاق مراكش في عام ١٩٩٤ بعد اختتام جولة أوروغواي؛ وتدرك بلدان نامية عديدة اليوم أنها مثقلة بأعباء التعهدات والالتزامات التي تفرضها عليها منظمة التجارة العالمية. وهناك إدراك متزايد في الواقع لدى هذه البلدان بأن تنفيذ هذه التعهدات يتجاوز حدود طاقتها ببساطة، أو بالأحرى أن هناك حدا لتحرير التجارة وإلغاء الضوابط التنظيمية.

لذلك من المهم السماح للبلدان النامية في إطار النظام التجاري العالمي بالمرونة التي تمكنها من تنفيذ سياسات تتواءم مع احتياجات تنميتها المستدامة. وينبغي أن تنفذ الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية في جميع المجالات التي تغطيها اتفاقات منظمة التجارة العالمية تنفيذا كاملا وفعالا. وفي هذا

المتحدة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، والقرار ٢٠٦٦ (د - ٢٠)، المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، الذي يمنع تقسيم الأقاليم المستعمرة قبل نيلها الاستقلال.

وقد ظلت موريشيوس تطالب باستمرار باستعادة أرخبيل شاغوس، بما في ذلك ديبغو غارسيا، التي أقيمت عليها قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي استعادة وحدة أراضيها. وظل ما يربو على ٢٠٠٠ من شعب إلالوا المشرد يواجهون صعوبات هائلة في التأقلم مع الحياة في البر الرئيسي لموريشيوس، على الرغم من كل الجهود التي بذلتها موريشيوس لمساعدتهم في هذه العملية.

وقد نوقش الموضوع حتى الآن في إطار علاقاتنا الودية مع المملكة المتحدة، بغية التوصل إلى حل مقبول. ولكن، للأسف لم يحرز تقدم ملحوظ. وظلت المملكة المتحدة تُصر على عدم إعادة أرخبيل شاغوس إلا بعد أن تنتفي حاجة الغرب إليه لأغراض الدفاع. وبينما نواصل الحوار للتوصل إلى حل مبكر للموضوع على أساس ثنائي، فإننا نحث المملكة المتحدة في غضون ذلك على أن تسمح للسكان المشردين بالعودة إلى أرخبيل شاغوس. ففي فجر الألفية الجديدة، حيث نتمسك تمسكا شديدا بالاعتراف الشامل بحقوق الإنسان الأساسية واحترامها، ينبغي ألا يظل سكان شاغوس محرومين من حق العودة إلى أرخبيل شاغوس.

ولن تكتمل استعادة الوحدة الإقليمية لدولة موريشيوس دون استعادة تروملان. ولذا فإننا نطلب إلى فرنسا أن تستأنف المفاوضات البناءة معنا بشأن مسألة تروملان.

هذه آخر دورة للجمعية العامة في هذا القرن. وعندما نجتمع في السنة المقبلة ستكون ألفية جديدة. والسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو ما إذا كنا نريد أن نعود في السنة المقبلة لمناقشة نفس المسائل ونفس المشاكل. فهلا ينبغي لنا أن ندخل في تعهد هنا الآن بأننا حين نجتمع في السنة المقبلة سنكون قد اتخذنا التدابير اللازمة التي ستضع حدا للمشاكل الإقليمية والعرقية ولا انتهاكات حقوق الإنسان، والتي ستهيئ البيئة اللازمة لتمكين الجنس البشري من التمتع

سياتل مستندة الى قاعدة عريضة، وأن تسفر عن نتائج متوازنة تستفيد منها جميع البلدان.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نؤكد أن التجارة في المنتجات الزراعية مسألة ذات أهمية حيوية لعدد من البلدان النامية، خصوصا البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة للخطر. وفي المفاوضات المتعلقة بالتجارة في المنتجات الزراعية، ينبغي أن نولي أهمية مماثلة للقضايا غير التجارية، مثل الأمن الغذائي، وحماية البيئة، وتوفير مقومات البقاء لسكان الأرياف.

هذه الأمور كلها قضايا حيوية بالنسبة لموريشيوس وللعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى وللبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة. وهذا هو السبب في أننا نركز على تعدد وظائف الزراعة. فزراعة قصب السكر الذي يمثل المحصول الوحيد الصالح للزراعة في أراضينا الوعرة، والذي يقاوم الأحوال المناخية القاسية مثل الأعاصير والجفاف، يسهم أيضا في حماية البيئة بتوفير مصدر متجدد للطاقة. وعائدات صادرات السكر تكفل الأمن الغذائي. والعديد من البلدان الجزرية الصغيرة هي في نفس حالة موريشيوس. ولذلك فإننا نحث على أن يؤخذ هذا البعد الهام في الاعتبار على نحو كامل في المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة.

والنمو الاقتصادي وحده لا يحقق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة. وينبغي للتنمية الاجتماعية أن تظل تحظى بالاهتمام اللازم من منظمنا. ولذا فإننا نرحب بمؤتمري المتابعة المتعلقين بالتنمية الاجتماعية وبالمرأة، واللذين سينظمان في السنة المقبلة.

وستظل الأمم المتحدة تمثل بالنسبة لأغلبية الدول الصغيرة الحصن الرئيسي ضد التجاوزات على سيادتها وسلامة أراضيها. وقد ظللنا باستمرار نلقت انتباه الجمعية العامة إلى موضوع أرخبيل شاغوس، الذي اقتطع من موريشيوس على يد الدولة المستعمرة قبل أن ننال استقلالنا في عام ١٩٦٨، وكذلك إلى محنة أكثر من ٢٠٠٠ شخص أُجبروا على مغادرة مسقط رأسهم، حيث عاشوا طوال أجيال، ليعاد توطينهم في موريشيوس. وجرى ذلك في تجاهل تام لإعلان الأمم

القارة، وعلى وجه الخصوص التغييرات السياسية في جنوب أفريقيا ونيجيريا.

وفي أنغولا لا يزال العديد من بيانات وقرارات المجتمع الدولي دون تنفيذ بسبب إصرار جونا سافيمبي العنيد على اتباع منطق الحرب. والحرب في أنغولا، التي جعلت جهود جيل كامل من الدبلوماسيين بلا جدوى، قد كشفت عن محدودية قدرة منظمنا على استعادة السلام. وهذه مناسبة لإعادة التأكيد على أن الأساس الصلب لإيجاد حل نهائي للصراع لا يزال يتمثل في التنفيذ الفعال والشامل للجزاءات الإلزامية. فهي وحدها التي ستؤدي إلى عزل السيد جونا سافيمبي ويونيتا عزلا تاما، إذا ما التزم المجتمع الدولي بها.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نرحب بإبرام اتفاق لوساكا، الذي يفتح الطريق أمام حل الأزمة السياسية والعسكرية بطريقة أخوية. ويعول بلدي على التزام مختلف الزعماء بتنفيذ الاتفاق. ويحدونا أمل قوي في أن تكون بعثة المراقبة التي تنوي إيفادها الأمم المتحدة فعالة وأن تهيب الظروف المؤاتية لعقد مؤتمر إقليمي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وهو ما يدعو إليه المجتمع الدولي بكل إخلاص.

ويمثل الصراع بين إثيوبيا وإريتريا شاغلا رئيسيا آخر في أفريقيا. ونحن ندعو هذين الشعبين الشقيقين إلى الترفع عن الحالة بتوفير الدعم الكامل لخطة السلام التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية لوضع حد لتلك الحرب.

وأخيرا، لا يفوتنا أن نشيد بالشجاعة التي أبدتها سلطات سيراليون، التي وافقت على دفع ثمن غال لاستعادة السلام في ذلك البلد.

وفي هذا العالم الذي غالبا ما تحد القوة من الطابع العالمي للمبادئ، يمكن للرجال العظماء أن يسترشدوا بمصالح شعوبهم. ولقد أعلنت قبل سنة، ومن على هذه المنصة نفسها، عن إيماننا بمستقبل بلدنا في أعقاب الحرب الأهلية التي بدأت في ٥ يونيو/حزيران ١٩٩٧. وقلت حينذاك إن المستقبل بالنسبة للحكومة الكونغولية يتمثل في المصالحة الوطنية، واستعادة السلم، وإعادة تعمير البلد

بالحريات الأساسية في سلام وازدهار؟ إن موريشيوس مستعدة للقيام بمثل هذا التعهد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في الكونغو، معالي السيد رودولف أدا.

السيد أدا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى العديد ممن سبقني من المتكلمين الذين توجهوا بالتهنئة إلى الرئيس. وإني أتقدم إليه بأحر التهاني باسم الوفد الكونغولي على انتخابه لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين، وفي ذلك تقدير له شخصيا وبلده، الذي يمثل رمزا للكفاح من أجل التحرر من الاستعمار في أفريقيا. والكونغو، بوصفها صديقة قديمة لناميبيا، ترحب بانتخابه. وأنا واثق من أنه بفضل خصائصه الإنسانية وخبرته الغنية المكتسبة خلال النضال من أجل التحرر وفي قيادة دبلوماسية بلده، سيضطلع بعمل هذه الدورة بصورة متسقة وناجحة. وأنا أؤكد له دعم وفدي في أداء مسؤولياته الجسيمة.

ونعرب عن امتناننا العميق لسلفه، السيد ديدير أوبرتي، على المقدر والمهارة اللتين أدار بهما أعمال الدورة الماضية.

ونتوجه إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، بما يستحقه تماما من الشاء على التزامه العميق بخدمة السلام والتنمية.

وأخيرا، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأعضاء الجدد، تونغا وكيريباس وناورو، الذين يعزز دخولهم الطابع العالمي للأمم المتحدة.

هلا حان الوقت لتقييم عملنا المشترك؟ وهل لأسرة الأمم المتحدة العظيمة أن تدخل الألفية الثالثة وهي واثقة من أنها قد أسهمت في تعزيز المثل العليا النبيلة الواردة في ميثاق منظمنا العالمية؟ وهل تم التعامل مع السلم والأمن الدوليين، وتنمية الأمم وحقوق المواطنين على نحو يتيح لنا الدخول في القرن المقبل بهدوء وأمل؟

في أفريقيا لا يزال هناك الكثير جدا من أسباب القلق. فالعديد جدا من التحديات يثير في أنفسنا الشكوك، على الرغم من بعض الأحداث الإيجابية في

وبوسعنا الآن أن نتطلع إلى المستقبل بهدوء وتفاؤل.

والفضل في كل هذه الخطوات التي خطوناها إلى الأمام على طريق السلام يعود إلى رجل واحد، هو الرئيس دينيس ساسو نغويسيو. ومرة أخرى أعرب عن إيمانه بالمصالحة والوحدة الوطنية في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ بمناسبة العيد الوطني، عندما أكد مجددا باسم الجمهورية الشقيقة رغبته في الحوار، وقرر منح العفو لجميع المقاتلين الذين ارتكبوا جرائم حرب ويوافقون على نبذ العنف وعلى إلقاء السلاح نهائيا.

وفي نفس هذا الإطار المتعلق بالعودة إلى الاستقرار في ظل السيطرة التامة على الإقليم الوطني بأسره، تكرر الحكومة الإعراب عن عزمها القوي الأكيد على استئناف الحوار السياسي فيما بين أبناء الكونغو بهدف التهدئة ولم الشمل لأجل تعزيز السلام والأمن المتحققين حديثا، وتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة بين جميع أبناء الكونغو وإعادة بناء البلد على أساس دائم، واستئناف العملية الديمقراطية التي أوقفها العنف.

وقد قوبل العرض بالاستحسان وأدى على وجه التحديد إلى عودة العديد من القادة السياسيين إلى برازافيل بعد أن كانوا قد ذهبوا إلى المنفى في أعقاب حرب الخامس من حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونحن على ثقة من أن هذه العملية ستكفل بالنجاح.

وفي أعقاب هذه الفترة المأساوية، نسعى جاهدين بطبيعة الحال إلى التصدي لحالات الطوارئ. وهذا يشمل توفير المأوى، والقدرة الإدارية وإعادة الإدماج الاجتماعي لعشرات الآلاف من المشردين، وهذه مأساة إنسانية لم يتصور المجتمع الدولي أبعادها الكاملة دائما بوضوح؛ وحماية الناس والممتلكات؛ واحترام حقوق الإنسان؛ واستعادة الأحوال المعيشية العادية في كثير من المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب - وهذه مهمة ضخمة للغاية يسلم الجميع بأنها تحتاج إلى وسائل تتجاوز كثيرا قدرات دولة نزلت كثيرا من دماؤها مثل الكونغو اليوم.

ونحن نتحمل مسؤولياتنا كافة، ونقف هنا لنطلب إلى المجتمع الدولي، الذي ينبغي له أن يرافق جهودنا

واستئناف العملية الديمقراطية. وقد قمنا بشرح هذا المشروع العظيم أينما وكلما وجدنا فرصة لذلك - في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية وفي جميع اتصالاتنا بجميع شركائنا - ووجدنا التفهم والاهتمام في كل مكان.

وفي إطار استئناف العملية الديمقراطية، أجرينا تعدادا إداريا للسكان لكي نحدد عدد الناخبين؛ ووضعنا مشروع دستور، وأنشأنا محكمتين العليين - وهما المحكمة العليا ومحكمة العدل العليا.

ومما يؤسف له أن هذه القوى الدافعة قد عرقلها استئناف أعمال العنف، التي ارتكبت مرة أخرى بتوجيه ممن أغرقوا شعبنا في الأحزان أكثر من مرة - أولا في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ ثم في عام ١٩٩٧ - والذين لا يهدفون إلا إلى تجزئة الكونغو لتتحول إلى غيتوهات إثنية.

وكانت لذلك عواقب وخيمة بالنسبة للبلد بأسره. ومن بينها ارتكاب جرائم بغیضة من قبيل اغتيال المسؤولين وقادة المجتمعات المحلية، واختطاف عشرات الآلاف من الناس ليصبحوا دروعا بشرية للجماعات المسلحة، والتدمير المنظم للهيكل الأساسية الحيوية لاقتصاد البلد.

ولكن الفشل كان من نصيب هذه المحاولات الرامية إلى الإطاحة بالمؤسسات وقد أثمرت اليوم جهود التهدئة التي بذلتها الحكومة. فقد توقف القتال. وألقى العديد من أفراد الميليشيات السابقة التابعة لنظام الحكم البائد أسلحتهم وسلموا أنفسهم إلى السلطات. كما نشهد الآن تدفق المدنيين بأعداد ضخمة وهم يعودون إلى برازافيل وإلى المدن الرئيسية في عمق البلاد.

وقد شهد الضيوف الذين شرفونا بالاشتراك في مهرجان موسيقى عموم أفريقيا، الذي استضافته برازافيل في الفترة من ١ إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٩، تصميم الحكومة والشعب بأسره على إعادة بناء هذا البلد كمرتع للسلام. وقد عزز ذلك الحدث - الذي جاء في وقت الفرح العظيم ولم الشمل للشعب الكونغولي - من اعتقادنا بأننا قد تجاوزنا أسوأ المراحل

إلى إيفاد قوة دولية لاستعادة السلام في ذلك الإقليم ولضمان احترام الإرادة السياسية التي أعرب عنها شعبه بجلاء أثناء الاستفتاء الذي نظّمته الأمم المتحدة.

وعلى عتبة القرن الحادي والعشرين، يقتضي بناء السلم والأمن في العالم التزاما حقيقيا منا بالعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، لا يمكن أن يتأكد عالمنا أبدا من دوام السلام طالما هناك عوز وفقير، الأمر الذي لا يؤثر على نوعية حياة الإنسان فحسب بل ويسبب أيضا عدم استقرار سياسي.

ولكن كيف نستطيع تحقيق التنمية المستدامة الدائمة عندما لا يكشف الاقتصاد العالمي عن احتمالات مشجعة للبلدان النامية، وعندما تلقى الديون معاملة تمييزية في إطار مبادرات تظهر ظروف تنفيذها مدى استنادها إلى الوهم، وعندما تتضاءل باستمرار الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأخيرا عندما يوجد رفض صريح لمنح البلدان النامية فرصا لإدماج اقتصاداتها في النظام التجاري الجديد.

وعلى أية حال، فإن العولمة بسبب الخطر الذي يواجهها، ستكون التحدي الرئيسي في القرن المقبل. فالعولمة تولد المخاوف الآن بسبب خطر تهديدها لسيادة دولنا ولخصائصنا الثقافية والتاريخية، ولأنها تطرح أسئلة خطيرة عن احتمالات تنمية بلداننا. وتنفيذها يتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، إنشاء آليات مناسبة متفق عليها تترجم إلى واقع ملموس الآمال المعلقة على تنمية موحدة لصالح البشرية وعلى تقاسم الرخاء فيما بين الشعوب.

وفي هذا السياق التزم مؤخرا رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية، في مدينة الجزائر ومدينة سرتة، التزاما شديدا بالعمل على تعزيز الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، وفقا لروح معاهدة أبوجا.

وسياتي القرن المقبل معه بتحديات لمنظمتنا. وسيطلب التغلب عليها نهوجا منسقة ترسم في سياق تمثيلي. ولذلك، يولي بلدي أهمية شديدة لتعزيز دور الأمم المتحدة ولإعادة تشكيل هيئاتها الرئيسية،

بمزيد من الالتزام والإسهام، وهو الذي أعرب عن ذلك، أن يعمل من أجل استعادة الأساس الدائم للسلام والأمن والديمقراطية في الكونغو، ومن أجل إعادة إعمارها.

وبينما يعاني شعبنا من الفقر والعوز ومن الأزمة الاقتصادية، ليس هناك مكان للصراعات بين الأخوة ومن قبيل الانتحار على حد سواء.

وفي إطار السعي إلى السلام والتنمية المستدامين الدائمين في أفريقيا، لا بد من اتخاذ تدابير عملية محددة تتمشى مع الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام لمنظمتنا. ومن بين هذه الاستنتاجات التي

نؤيدها بالإجماع أود أن أذكر الاستنتاجات المتصلة بانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع، وهذا عامل هام في زيادة الإرهاب والجريمة في دولنا.

وهذا ما دفع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مؤتمر القمة الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في مدينة الجزائر في تموز/يوليه الماضي، إلى تكريس معظم وقتهم لبحث سبل ووسائل تعزيز السلام لأجل إنشاء دول حديثة تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق المواطنين وحررياتهم الأساسية، وإدارة الشؤون العامة إدارة ديمقراطية.

وتمشيا مع نفس المبادئ، أوضح السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية في كلمته التي أدلى بها في هذه القائمة بالذات بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي لدى افتتاح المناقشة العامة آراء أفريقيا بشأن المسائل الرئيسية المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي. وتعلن الكونغو تأييدها التام لذلك الإعلان الهام.

ولا يسعني أن أختتم هذا التحليل السياسي دون الإشارة إلى مجالات توتر أخرى تمثل مصدرا لقلقنا في هذه الدورة. ولذلك، نعرب عن أملنا في أن تتعزز القوة الدافعة التي وفرتها اتفاقات واي ريفر ومذكرة شرم الشيخ فيما يختص بالشرق الأوسط. وتتابع حكومة الكونغو عن كثب أيضا تطور الحالة في تيمور الشرقية وترحب بجهود المجتمع الدولي، التي أفضت

والتربية، آخذة بعين الاعتبار، أن انتهاء القرن العشرين لن يوقف تلقائياً النزاعات الإقليمية القائمة، ولن يرفع آلياً معدلات النمو، كما لن يخلص البلدان النامية من أعباء المديونية التي ترزح تحتها.

وإذا كان أصحاب نظريات السوق والعلومة وقادتهم السياسيون يعترفون بأن الفقراء في عصرنا الحاضر يزدادون فقراً والأغنياء غنى، وأن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتسع في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والتجارية والتقنية والصحية والبيئية، فإن نبرة من التشاؤم ستتداخل للأسف مع الشعور بالتفاؤل، الذي سنستقبل به بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين.

وفي جميع الأحوال فإن التفاؤل إزاء المستقبل مرغوب، لأنه يجنب البشرية أفراداً ومجتمعات الوقوع في مصيدة اليأس والإحباط، ومبرر أيضاً لأن التقدم في الأبحاث والعلوم والمعارف يقلص المسافات ويزيل الحواجز ويفتح الأبواب والعقول في الجنوب كما في الشمال. ومن الطبيعي في ضوء ذلك أن يتسع فهم الشعوب لمشاكل وهموم بعضها البعض، وأن يتعمق في النهاية وعي مشترك لمواجهة التحديات والأخطار التي تستهدف حياة الإنسان في كل مكان على هذا الكوكب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جاياناما (تايلند).

فالأوبئة الناجمة عن التخلف والفقير، مثلها مثل النفايات السامة الناجمة عن التقدم الصناعي، لا تعرف حدوداً ولا تتوقف عند حواجز. وكذلك المخدرات، فما كانت لتنتشر في بعض بلدان الجنوب لو لم يكن لها مروجون ومستهلكون كثير في بلدان الشمال. ولا ننسى أن تلوث البيئة في بلدان الشمال ناجم بشكل رئيسي عن الإنتاج الصناعي بكل أنواعه المعقدة والبسيطة، في الوقت الذي نرى فيه أن تلوث البيئة في بلدان الجنوب ناجم بصورة أساسية عن عدم توفر الحد الأدنى من الصناعات الصغيرة والبسيطة، القادرة على إنتاج المواد والوسائل الضرورية لمعالجة التلوث البيئي.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد أن إضعاف اقتصادات البلدان النامية لا يخدم بالضرورة مصلحة اقتصاديات البلدان المتطورة، لأنه يضعف القدرة

بغية التغلب على أوجه اللبلة التي أوجدها عالم غير قائم على المساواة، ولاتخاذ خطوات حازمة تضيء على مبدأ تعددية الأطراف طابعا ديمقراطيا حقاً.

وتظل الأمم المتحدة أداة غير قابلة للاستبدال. بيد أنها تستحق أن يُعاد التفكير فيها وأن تُنشط، حتى تكون في مستوى التحديات التي تواجهها.

وللنجاح في هذه المهمة نحتاج إلى تضافر الإرادة والجهود ووسائل المجتمع الدولي بأسره. وتعيد الكونغو تأكيد التزامها بالمساهمة الكاملة في بلوغ ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فاروق الشرع، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وإنني على ثقة بأن نضال بلدكم الصديق، ناميبيا، من أجل التحرر وخبرتكم الواسعة بالقضايا الدولية ستسهل مهمتكم النبيلة، وتؤدي إلى إنجاز أعمال هذه الدورة. كما أتقدم بالشكر لسلفكم السيد وزير خارجية أوروغواي على إدارته الحكيمة لأعمال الجمعية العامة، وجهوده التي بذلها خلال الدورة السابقة. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر للسيد كوفي عنان الأمين العام لمنظمتنا، لما يبذله من محاولات من أجل الحفاظ على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

إن الجمهورية العربية السورية ترحب بانضمام كل من جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا إلى الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن وجود هذه الدول ضمن المجموعة الدولية سيكون رديفاً جديداً لتعزيز دور الأمم المتحدة والحفاظ على مبادئها.

إن نهاية قرن من حياة البشرية والدخول إلى قرن جديد وألفية ثالثة لا يعني في الجوهر نهاية عصر وبداية عصر جديد. فالدول والشعوب ستحمل معها إلى القرن القادم همومها وتطلعاتها، نجاحاتها وإخفاقاتها، تحدياتها وآمالها، وستتابع كالمعتاد خططها وبرامجها في الاقتصاد والتنمية، كما في السياسة

ومن المؤسف أن هذه التحديات الضخمة والظواهر الخطيرة، سترحل إلى القرن القادم، وقد تستمر ربما إلى سنوات وبعضها إلى عقود، دون أن نجد لها الدواء الشافي. غير أننا على قناعة بأن أفضل إطار لمواجهة هذه التحديات والظواهر والتصدي لها بصورة ناجعة وجادة، هو أمم متحدة محترمة حقاً من قبل جميع أعضائها، وتقوم على أساس العمل الجماعي الذي تساهم فيه دول الشمال والجنوب، كل حسب طاقاته وإمكاناته.

إن تهميش دور الأمم المتحدة أو استخدامها فقط في المناسبات، أو كغطاء لقرارات ومبادرات اتخذت خارج إطار مجلس الأمن، لن يكون في مصلحة أحد. فالمشاكل والتحديات التي تواجه البشرية هي في غاية الخطورة والضخامة نوعاً وكمّاً، ونعتقد بأنه ليس بمقدور دولة واحدة، مهما بلغت من القوة والحكمة أن تتصدى لهذه المشاكل والتحديات الكونية بمفردها، ناهيك عن أن تجد لها حلولاً دائمة وراسخة.

ومن الواضح أن الكثيرين غير راضين عن أسلوب التدخل العسكري، الذي جرى خارج إطار مجلس الأمن وتحت ذرائع إنسانية، بدءاً من التدخل في الصومال عام ١٩٩٢، وما أعقبه من تطورات أدت إلى زوال مؤسسات تلك الدولة، واقتسام عاصمتها مقديشو بين زعماء الفصائل المتصارعة، وانتهاء بالتدخل في كوسوفو، والذي ترك مصير الناس فيها معلقاً في الهواء، رغم نجاحه في تزويدهم بالدواء والغذاء.

غير أنه لا بد من الاعتراف في هذا السياق، بأن التدخل غير المشروع والذي جرى خارج إطار مجلس الأمن يظل أقل سلبية من تجاهل أزمات خطيرة ودموية، كتلك التي يمكن تسميتها بخط "الموت والجوع"، الممتد ما بين القرن الأفريقي شرقاً وأنغولا غرباً، مروراً برواندا وبوروندي والكونغو. إن الكثير من السكان الأفارقة المعذبين والمحرومين من أبسط وسائل الحياة على طول هذا الخط النازف، ربما يحسدون سكان كوسوفو الذين تم تزويدهم أيام محنتهم بالدواء والغذاء.

لقد علقت الآمال، منذ انتهاء الحرب الباردة، على إصلاح الأمم المتحدة وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، لتحقيق تمثيل أكثر ديمقراطية وعدالة داخل المنظمة الدولية. ولقد دب الحماس في حركة عدم الانحياز،

الشرائية لدى الأولى، ويؤثر سلباً على وتأثر النمو الاقتصادي لدى الثانية. لقد عبّرت الأزمة المالية التي ضربت اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا قبل عامين عن هذا التأثير المتبادل، عندما وصل صداها وانعكاساتها حتى البرازيل وبعض بلدان أمريكا الجنوبية.

لذا، لا بد من إجراء حوار بنّاء بين البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو، مؤسس على المصالح المشتركة والترابط الصادق والمسؤوليات المتبادلة، والهادف لضمان التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ونأمل ألا يستمر التناقض بين مطالبة البلدان الصناعية للبلدان النامية بفتح أسواقها وحدودها لمنتجاتها، في الوقت الذي يصعب فيه على البلدان النامية تصدير بضائعها، بسبب إجراءات الحماية والقيود المفروضة عليها، بما في ذلك حجب التكنولوجيا عنها ورفض توطئتها فيها.

وإذا ما ذكرنا الحروب والنزاعات العرقية والدينية التي انتشرت مع نهاية الحرب الباردة، وتوالدت كالظفر في قلب أفريقيا وآسيا وحتى أوروبا، فإننا نجد أن من الصعوبة بمكان حصر تأثيراتها وانعكاساتها خلف حدود مغلقة، لأن الأديان والأعراق دخلت عبر هجرات متعاقبة في نسيج معظم المجتمعات في العالم، وخصوصاً في نسيج المجتمعات الغربية. وبالتالي فإن مآسي هذه الحروب والنزاعات تشير قلق معظم بلدان العالم، وخاصة الولايات المتحدة، التي يقيم بين ظهرانيها أكبر تجمعات عرقية ودينية عرفها بلد ما في التاريخ المعاصر. وهذا يفسر اهتمام الولايات المتحدة بالنزاعات الإقليمية التي تؤثر فيها داخلياً وفي مقدمتها النزاع في الشرق الأوسط، حيث ترتفع درجة الاهتمام بارتفاع درجة التأثير، وتنخفض بانخفاضها، دون أن تتجاهل بالطبع أهمية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في كل ذلك.

إن التقدم العلمي والتقني الهائل في وسائل الاتصالات، وتدفق المعلومات حول هذه الأحداث لن يقتصر تأثيره المرئي عبر شاشات التلفزة على وخز الضمير الإنساني، بل قد يتعداه مستقبلاً إلى اتخاذ مواقف عملية من قبل مجموعات واسعة تهدد استقرار الدول، وبالتالي سيادتها، وخصوصاً في البلدان التي تضم بين مواطنيها مختلف الأعراق والأديان.

السلم والأمن والاستقرار الذي نتطلع إلى تحقيقه في المنطقة.

لقد اعتبر المجتمع الدولي عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ أهم مبادرة جادة لوضع حد لصراع استمر عقوداً من الزمن، واستنزف طاقات بشرية واقتصادية هائلة من شعوب المنطقة. وشكلت مرجعية مدريد والتأكيدات الأمريكية والنتائج التي تم التوصل إليها، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، التزامات وتعهدات من قبل الأطراف المعنية، لا يجوز التنكر لها أو التشكيك بمضمونها، لأنها مودعة لدى الإدارة الأمريكية بموافقة الأطراف المعنية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن دعوة سورية لتأكيد الوديعة المتضمنة الانسحاب الإسرائيلي الكامل لخط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومواصلة محادثات السلام مع إسرائيل من حيث توقفت لمعالجة العناصر المتبقية حتى يتوصل الجانبان إلى اتفاق سلام تام، لا يمكن اعتبارها شرطاً مسبقاً كما تزعم الحكومة الإسرائيلية. إذ لو أخذنا بهذا الادعاء الإسرائيلي، الذي هو تكرار لادعاء حكومة نتياهو السابقة، فإن الاتفاق بين المتفاوضين على أي عنصر من عناصر السلام سيعتبر شرطاً مسبقاً عند الانتقال لمعالجة العناصر الأخرى، الأمر الذي سيقود حتماً إلى العودة بالمفاوضات، بعد كل تقدم، إلى الصفر، والتراجع عن هذا التقدم ثم العودة إلى الصفر وهكذا إلى ما لا نهاية.

كما يجب لفت الانتباه إلى بطلان الزعم الإسرائيلي القائل بأن سورية تريد الحصول على نتيجة المفاوضات قبل استئنافها. إذ غني عن القول إن الوديعة لا تشكل بمفردها اتفاق سلام، وإنما هي جزء أساسي من هذا الاتفاق الذي ندعو لاستكمال أجزائه المتبقية، والمتصلة بعلاقات سلم عادية، وبترتيبات أمنية على أساس "المبادئ والأهداف" التي تم التوصل إليها برعاية ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك لم يكن مفاجئاً لنا ما ورد في كلمة وزير خارجية إسرائيل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس، عندما حمل راية ثقافة السلام وطالب القادة والمعلمين أيضاً أن يؤكدوا لشعوبهم ولتلاميذهم أهمية

وتعاملت جميع مؤتمراتها مع هذا الموضوع بجدية كبيرة، لأن دولها تدرك جيداً أن لا نفوذ حقيقياً لها في مجلس الأمن يتناسب مع عددها، ويعبر عن مصالحها المشروعة، كما شعرت ألمانيا واليابان، في الوقت ذاته، بعد التحولات العالمية الكبرى بأهمية أن تحظى بعضوية دائمة في مجلس الأمن. كما برز دور إيطالي هام يسعى إلى إيجاد طريق ثالث بين الشمال والجنوب. ولا يبدو حتى الآن أن في الأفق حلاً قريباً يمكن أن يحظى بتوافق الآراء داخل المنظمة الدولية في هذا الصدد.

والسؤال الذي يفرض نفسه علينا جميعاً هو: ماذا تحقق حتى الآن من عملية إصلاح مجلس الأمن وتعزيز مكانته ودوره؟ الجواب: لا شيء، اللهم عدا تهميش مكانة مجلس الأمن، وتجاوز دوره الأساسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كلما دعت الحاجة وأحياناً عندما لا تدعو الحاجة. ويبدو أن التهميش المتعمد لدور مجلس الأمن ومراوحة عملية إصلاحه في مكانها، قد قدما الذريعة التي كان ينتظرها البعض لتجاهل ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاك سيادة الدول عبر استخدام منظمات عسكرية إقليمية كبديل عن مجلس الأمن.

إن عالم اليوم، وخصوصاً في ظل غياب نظام دولي مستقر وعادل، لا يستطيع أن يتحمل سباق تسلح نووي لما يشكله من تهديد لبقاء وأمن البشرية. وكذلك فإن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية لن ينجح إلا بتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد ناشدت سورية والدول العربية ومعظم بلدان العالم الدول الخمس النووية، منذ تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ ألا تستثنى هذه المعاهدة أية دولة من الانضمام إليها، كي لا يواجه العالم سباق تسلح نووي آخر. وقد حصل فعلاً سباق تسلح نووي جديد في جنوب شرق آسيا بعد تمديد المعاهدة. وفي الشرق الأوسط لا تزال إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها النووية للنظام الشامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع اقتراب موعد مراجعة معاهدة عدم الانتشار، تؤكد سورية مرة أخرى مطالباتها بتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك في إطار الأمم المتحدة، كمساهمة جادة في خلق مناخ يعزز

إن استمرار الوضع المأساوي في أفغانستان هو مبعث قلق بالغ لنا. ولدينا اقتناع تام بأن المشكلة الأفغانية لا يمكن أن تحل إلا عن طريق وقف القتال، والدخول في مفاوضات تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وإيجاد تسوية سياسية دائمة ومقبولة تحقق الأمن والاستقرار للشعب الأفغاني الصديق.

إن سورية تعرب عن دعمها الكامل لجميع الإجراءات التي تكفل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. كما تعرب عن دعمها لتطلعات الشعب الكوري في تحقيق وحدته الوطنية بالوسائل السلمية بعيدا عن التدخلات الخارجية.

وتؤكد سورية مجددا ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة في أسرع وقت ممكن، لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ ما يقرب من أربعة عقود. ونؤيد دعوة كوبا لتسوية الخلافات بين البلدين عن طريق الحوار، وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار.

إن البشرية، وهي تودع القرن العشرين، ما زالت ترنو إلى عالم خال من الحروب والظلم والجهل والفقر، عالم تسوده علاقات دولية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل، ومساندة الحق وترسيخ العدالة. ذلك هو الأمل الذي تتطلع شعوب العالم إلى تحقيقه خلال القرن القادم، من أجل حياة أفضل، ومستقبل أكثر إنسانية ورخاء للأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا معالي السيد هونغ سون - يونغ.

السيد هونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفدي، أود أن أعرب للسيد ثيو - بن غويراب عن تهانتي الصادقة على انتخابه رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشيد بسلفه، السيد ديدير أوبيرتي، الذي نجحت الجمعية العامة تحت قيادته في تحقيق نتائج إيجابية في دورتها الثالثة والخمسين.

السلام، متجاهلا كليا وجود الاحتلال الإسرائيلي كسبب رئيسي لغياب السلام.

إن ثقافة السلام تتطلب قبل كل شيء: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية، وفي مقدمتها الجولان حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي، وكذلك من القدس مدينة السلام؛ والكف عن هدم المنازل العربية والنشطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة؛ وأخيرا وليس آخرا، تحويل أقوال الإسرائيليين عن السلام إلى أفعال، حتى لا يظن التلاميذ في إسرائيل أن ثقافة السلام تعني استمرار احتلال أراضي الغير بالقوة.

لقد بذلت في الأسابيع الأخيرة جهود أمريكية هامة، كما بذلت جهود من أوروبا وروسيا ودول أخرى. وتأمل سورية استمرار هذه الجهود حتى تدرك إسرائيل عدالة موقف سورية، واستعدادها لاستئناف المفاوضات من حيث توقفت، حرصا على عدم إضاعة سنوات مضيئة من المفاوضات. إن سورية حريصة على عدم إضاعة هذه الفرصة للسلام، ولكن إذا ما ضاعت هذه الفرصة، فإن إسرائيل وحدها تتحمل مسؤولية ذلك.

تود سورية أن تؤكد من جديد حرصها الشديد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وتدعو إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق، وإنهاء العقوبات الاقتصادية، وأية إجراءات خارج إطار قرارات الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، فإن العراق مطالب بتنفيذ ما تبقى من قرارات مجلس الأمن، وبما يكفل حلا عادلا لقضية الأسرى الكويتيين وغيرهم.

كما تدعو سورية مجلس الأمن إلى الرفع الفوري والنهائي للعقوبات ضد ليبيا، بعد أن قامت ليبيا بالوفاء بكامل التزاماتها التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن. ونؤكد مساندتنا الكاملة للمطالب الليبية.

ونظرا للعلاقات الأخوية التي تربط سورية بدولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإننا نشاهد البلدين الجارين إجراء محادثات بينهما، للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث.

الجديد. ولتحقيق هذا التطلع، فإن سياسة الارتباط التي تتبعها حكومة الرئيس كيم داي - جونج بعثت بريح أشعة الشمس الدافئة إلى الشمال، على أمل أن ترد بمثلها. وسياسة أشعة الشمس هذه، التي استهلكت من دروس التاريخ واتجاه الزمن، تمثل تحولا قويا في تفكيرنا بشأن العلاقات بين الجنوب والشمال.

سياستنا للارتباط لا تستهدف تقويض أو امتصاص الشمال. ولكنها، بدلا من ذلك، سياسة تعاون، ترمي إلى مساعدة كوريا الشمالية على التغلب على مصاعبها الاقتصادية وتعزيز ازدهار جميع الكوريين، حتى يمكننا في نهاية الأمر أن نتحرر من تهديد حرب أخرى. وهي سياسة تسامح، قائمة على تصور التعايش السلمي لنظامين على الطريق نحو التوحيد النهائي.

إن التنفيذ الثابت المتسق لسياسة الارتباط خلال فترة العام ونصف العام الماضية فتح نوافذ كبيرة لم يسبق لها مثيل في الحائط السميكة الذي يفصل بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية. إن قطاع الأعمال في كوريا الجنوبية يستثمر في الشمال. وفي مغامرة واحدة، تمكن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد من كوريا الجنوبية من زيارة جبل ذي مشاهد طبيعية خلابة في الشمال لأول مرة منذ التقسيم.

والتعاون الاقتصادي عنصر هام أيضا في عمل منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، وهي مشروع مشترك بين جمهورية كوريا، والولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى عديدة للمساعدة على حل مشكلة نقص الطاقة في كوريا الشمالية مع جعلها خالية من الأسلحة النووية. وسياسة الارتباط تمارس بالتشاور الوثيق مع الولايات المتحدة واليابان. وهي تحظى أيضا بالتأييد التام من جيراننا في شمال شرقي آسيا - الصين، والاتحاد الروسي، ومنغوليا - وأيضا مجموعة الـ ٧، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والاتحاد الأوروبي؛ ويؤيدها أعضاء آخرون في المجتمع الدولي. وكوريا الجنوبية تشعر بالامتنان العميق لتفهمها ودعمها.

إن كوريا الشمالية لا تزال متشككة في نوايانا. إنها قد تتصور أن سياسة الارتباط استراتيجية لإسقاطها أو لامتصاصها. وأنا - إذ أتكلم في هذه القاعة الرسمية - لا بد لي من أن أؤكد مجددا النوايا

وأتوقع حقا لهذه الدورة الأخيرة للجمعية العامة في القرن العشرين أن تكون مثمرة بالقدر نفسه. إن الخبرة الثرية والقيادة التي يضيفها السيد غورياب على الرئاسة تكفلان نجاح الدورة. وأؤكد له كامل تعاوننا معه ودعمنا له في الاضطلاع بمهامه النبيلة.

الألفية الجديدة يوشك أن يبزغ فجرها، وسندخلها بأمل عظيم في عصر جديد ولكننا أيضا مثقلين بمشاكل عديدة تركت دون حل من القرن الماضي. ولكي نحقق الأمل ونصوغ القرن الحادي والعشرين في عصر يتسم بالسلم والاستقرار ورفاه وازدهار البشرية جميعا، يجب أن نواجه هذه المشاكل، ونقرر ما هي أهدافنا التي تتسم بالأولوية ونسعى إلى التوصل إلى التدابير اللازمة لتحقيقها. ولكي تضيء الدورة الرابعة والخمسون الطريق، فلنحشد أفضل ما لدينا من خبرة جماعية.

إن الطابع المميز لزماننا هو التغير وسرعة التغير. والمدرك الحسي الذي نهتدي به للعناصر الفاعلة العالمية هو التحول من القومية إلى الأممية، ثم إلى العالمية. إن العالم كله يتجمع حول قيم وأنماط سلوك متقاسمة. وفي الشؤون الاقتصادية، الاقتصاد السوقي أصبح القاعدة العالمية. وفي المسائل السياسية، أصبحت المصالحة والتعاون الطابع المتوقع للسلوك. والعالم في طريقه ليصبح قرية عالمية مكونة من بلدان ترغب في العيش كل منها مع الآخر في تكافؤ وتكامل.

والاستثناء الواضح للموجة السائدة في زماننا هو شبه الجزيرة الكورية. حيث لا يزال هيكل المواجهة الخاص بعصر الحرب الباردة يجعل الجانبين المتقسمين في حالة من عدم الثقة والعداء المتبادلين. لقد مرت عقود منذ نهاية الحرب الكورية، لكن السلام الحقيقي لا بد أن يحل بالشعب الكوري. وبالرغم من رياح المصالحة الدافئة التي تهب حول العالم، فإن شبه الجزيرة الكورية لا تزال مجمدة في طية مجمدة من الزمن.

وجمهورية كوريا تتطلع إلى إذابة الجليد والمصالحة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وهي تتطلع إلى تخليص شبه الجزيرة الكورية من آخر ما خلفته الحرب الباردة والسماح لها بشغل مكانها الصحيح في مسيرة التاريخ العظيمة نحو العصر

اقتصادية وأوجه تكافل. وأوجه التبادل والتعاون التي لا يعوقها شيء تتسع فيما يتجاوز الاتجار بالسلع والخدمات لتصبح اتصالات بين شعب وشعب وتفاعلات أخرى في مجالات الثقافة، والرياضة، والتعليم ومجالات أخرى كثيرة. والتفاهم والتقدير المتبادلان يعمقان جذورهما.

ولتعزيز هذا الاتجاه، تتطلب منطقة شمال شرقي آسيا آليات مناسبة للتعامل مع المسائل عبر الوطنية، مثل التلوث البيئي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، واللاجئين، والجريمة المنظمة والصحة العامة. وهناك أيضا حاجة لشق قناة حوار وتعاون على مستوى المنطقة لنزع فتيل التوتر ومنع الصراع.

وبلدان شمال شرقي آسيا، لكي تنعم بمناخ أمني مستقر وازدهار مشترك في القرن الحادي والعشرين، يجب أن تتعلم من دروس التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي في مناطق أخرى عديدة من العالم. ويجب أن تعزز الثقة المتبادلة بزيادة نوع وحجم حوارها ومشاوراتها. وينبغي أن تجتمع بسرعة لتنشئ محفل حوار يمكنها أن تشترك جميعا فيه في تبادل جاد للآراء وتثري الشعور بالمجتمع.

وجمهورية كوريا مستعدة للتعاون بشكل وثيق مع سائر بلدان المنطقة لبدء تلك الآلية للحوار والتعاون التي تشتمل على جميع بلدان شمال شرقي آسيا. وأنا أحث بلدان المنطقة على المشاركة في الجهود الرامية إلى ترجمة هذه الفكرة إلى حقيقة واقعة.

إن السلام والازدهار المشترك في شمال شرقي آسيا سيستفيدان بالتأكيد من جهود نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار، التي لا تزال جمهورية كوريا تشارك فيها مشاركة نشطة. وبلدي، بتصديقه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، طرف الآن في جميع معاهدات عدم الانتشار الرئيسية. ونحن ندعو سائر البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على تلك المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بسرعة، حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ قريبا. وندعو جميع الدول إلى الانضمام في جهود عدم الانتشار بالانضمام إلى جميع الأنظمة العالمية التي تستهدف مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

الحقيقية الطيبة لسياسة الارتباط. إن جمهورية كوريا لا ترغب في تقويض كوريا الشمالية أو في جعلها جزءا منا. إن كل ما نسعى إليه هو التعايش السلمي.

إنني أوجه هذا النداء. فلنعش، نحن كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، في سلام دائم. ولنضم معا إلى تيار التاريخ: المصالحة، والتعاون والتكافل. وآمل مخلصا أن تستجيب كوريا الشمالية لشعاع الشمس الدافئ الذي ظللنا نبعث به إليها بأن ترسل إلينا بعض شعاع الشمس الدافئ من ناحيتها.

وآمل أيضا أن تتخذ سلطة كوريا الشمالية الخطوات اللازمة للقيام بمعالجة أساسية لمشكلة نقص الغذاء الحادة وسائر المصاعب التي تحيق بالشعب في الشمال منذ سنوات عديدة. إن المشاكل تتطلب

اهتماما ومساعدة مستمرين من المجتمع الدولي. إن أعدادا لا حصر لها من الأطفال في الشمال يعانون ويموتون من المجاعة وسوء التغذية وتوقف النمو والأمراض. وعشرات الآلاف من أبناء كوريا الشمالية، الذين لا يحصلون على حقهم في الغذاء وفي الحياة، فروا من البلاد بحثا على الغذاء.

والمسؤولية الأولية عن مواجهة هذه الحالة تقع على سلطات كوريا الشمالية. إنها يجب أن تواجه المشاكل المتعددة. ونأمل أن يوفر المجتمع الدولي مساعدة إنسانية مستمرة إلى كوريا الشمالية.

لقد ساهمت حكومة جمهورية كوريا بشكل نشط في الجهود الإنسانية لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن مستعدون لتقديم المزيد فيما يتعلق بالغذاء والسماح، وكذلك المساعدة في إعادة الهيكلة الزراعية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث سلطات كوريا الشمالية على الاشتراك معنا في حوار من أجل التعاون بشأن هذا الموضوع والمواضيع الأخرى.

إن منطقة شمال شرق آسيا، حيث تتشابك مصالح القوى العظمى، مصدر اقتصادي ومنطقة حيوية للسلم والاستقرار العالميين. وإذ يعمق الاقتصاد السوقي جذوره في أنحاء المنطقة، يبزغ عصر جديد من الاستقرار، والتعاون والازدهار المتبادل في شمال شرقي آسيا. وبلدان المنطقة يزداد ارتباطها بعلاقات

وقد استوعبت كوريا دروسا قيمة من الأزمة الاقتصادية. إذ أننا ندرك تماما الآن أن المنافسة الحرة والنزاهة والحكم السليم عنصران أساسيان في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما أدركنا كذلك أنه لا بد من إنشاء نظام للرفاه الاجتماعي يركز على تنمية الموارد البشرية لكي يخفف من الآثار المؤلمة لعمليات الإصلاح. وبتطبيقنا هذه الدروس في طريق الإصلاح، فإننا في سبيلنا إلى تحقيق اقتصاد سوقي يتمتع بوجه إنساني.

وبطبيعة الحال، ففي اقتصاد معولم، لا تعرف الأزمات حدودا، كما أن الجهود الرامية إلى منع الأزمات ومعالجتها يجب أن تتجاوز الحدود. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشات المتعلقة بإعادة هيكلة البناء المالي العالمي. ولكي تكون المناقشات مجددة، لا بد أن تشارك فيها بشكل موسع البلدان التي منيت بالأزمات وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات السوقية الوليدة. وإننا، إذ نتابع هذه المناقشات حرصا على إحراز تقدم مفيد، نعتمد على استمرار التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ونظام بريتون وودز.

ومن آثار العولمة اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وزيادة تهميش أقل البلدان نموا. وإن لم يعالج هذا التفاوت، فسيؤدي في القرن الحادي والعشرين الذي لن يكون فيه للتنافس حدود. فيصبح عاملا يمكن أن يعرض للخطر الاستقرار والسلم العالميين. وهناك حاجة ملحة لوضع نموذج جديد للتعاون الإنمائي الدولي يعتبر فيه الفقر المزمن، والأعباء المفرطة للديون التي تثقل كاهل البلدان النامية، وغيرها من المسائل ذات الصلة تحديات يجري التغلب عليها عن طريق الإسهامات الفعالة من جانب جميع أعضاء المجتمع العالمي.

ولا يكون للتنمية معنى بدون سكان أصحاء يجنون ثمارها. وبالتالي، نرحب بالمبادرة المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية بإنشاء تحالف عالمي للتطعيم والوقاية، وبمبادرة تطعيم الأطفال. وجمهورية كوريا، إذ تفي بنصيبها في الجهود الرامية إلى إنقاذ الملايين الـ ٩ من أطفال العالم الذين يلقون حتفهم كل عام من جراء الأمراض التي يمكن منعها، استضافت معهد التطعيم الدولي منذ عام ١٩٩٤. ونأمل أن يتمكن المعهد من العمل بالتعاون الوثيق مع التحالف العالمي ومبادرة التطعيم.

وستمثل المهمة ذات الأولوية للمجتمع العالمي في التنفيذ الناجح للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في العام المقبل، وإعادة إحياء مؤتمر نزع السلاح. وأحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار، أن تفي بمسؤولياتها بموجب اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تتعاون معنا لتنفيذ الإعلان المشترك لعام ١٩٩١ باعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية.

إننا نعيش في مجتمع عالمي واحد. وقد كانت العولمة ظاهرة حسنة بالنسبة لجمهورية كوريا. ففي غياب الأسواق المفتوحة، والترابط، والتدفق السريع للمعلومات التي تغذيها العولمة، ما كان لنا أن نحقق التنمية الاقتصادية السريعة التي حققناها. ولكن، لما كانت كوريا مقيدة بذرائع تعززت أثناء سنوات النمو الكمي التي حثت الحكومة عليه، فقد أهملت تدعيم قواعد السوق في الاقتصاد الوطني. وأخفقنا في تحقيق ما تتطلبه العولمة من بذل جهود دائمة لتدعيم قواعد السوق، وهي الشفافية، والمساءلة، والكفاءة، والإنتاجية. ونتيجة لذلك، منيت كوريا بأزمة اقتصادية عنيفة في عام ١٩٩٧.

ولكننا نحاول الآن أن نعوض ما أغفلناه في الماضي. فخلال فترة العام والنصف الماضية، اضطلعنا بعمليات إصلاح جذرية ومكثفة في القطاعات الرئيسية من المجتمع. وقد تطلبت الإصلاحات توضيحات وإعادة هيكلة مضمينة، إلا أننا تحلينا بالصمود والثبات في تنفيذ ما نؤمن به، وهو أن تحرير التجارة والاستثمار، وتدعيم قواعد السوق، العنصرين الرئيسيين في النمو والرخاء الاقتصاديين المستدامين.

وقبل عام، تكلمت من هذه المنصة نفسها عن جهود حكومة بلادي وشعبها للتغلب على هذه الأزمة، يوجهها الاقتناع بالتنمية المتلازمة للديمقراطية واقتصاد السوق الحر. واليوم، يسعدني أن أحيطكم علما بأن جهودنا بدأت تؤتي ثمارها، وبأنه من المتوقع للبلد أن تحقق نموا اقتصاديا هذا العام يتجاوز ٦ في المائة، وهو تحول جذري عن المعدل السلبي الذي بلغ -٥,٨ في المائة في العام الماضي. كما أن المؤشرات الاقتصادية الأخرى تثبت استقرار الاقتصاد وانتعاشه.

بصورة أوثق بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

فلنوجه اهتمامنا الى الحالة في تيمور الشرقية. فقد أثنت جمهورية كوريا على حكومة اندونيسيا لاتخاذها القرار الذي يمكن شعب تيمور الشرقية من أن يختار مصيره. ويجب احترام إرادة الشعب التي سجلت بوضوح في ٣٠ آب/اغسطس. وقمع هذه الإرادة بالعنف يشكل تحديا خطيرا للمبادئ الأساسية للديمقراطية والنزاهة الإنسانية، ويجب ألا تبقى الأعمال الوحشية دون عقاب ويجب استعادة سيادة القانون والنظام في تيمور الشرقية. لقد أظهرت الحكومة الإندونيسية مرة أخرى حكمتها وشجاعتها عندما قبلت قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات تحت رعاية الأمم المتحدة. ونأمل أن يعود السلام قريبا وأن تنفذ تماما إرادة الشعب في الاستقلال من خلال الجهود المتضافرة للحكومة الإندونيسية والأمم المتحدة. وستشارك جمهورية كوريا في عمليات حفظ السلام وستواصل الاضطلاع بنصيبها في الجهود الرامية الى ضمان السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وهناك أعمال كثيرة تنتظر الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وجمهورية كوريا تقدر تقديرا عميقا الإصلاحات التي قدمها الأمين العام لتعزيز استجابة الهيئة العالمية للتحديات الجديدة. ونرحب بجعل الدورة الخامسة والخمسين في العام القادم جمعية الألفية، لكي تعرف التحديات التي ينتظرها المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين. ونأمل أن تعزز جمعية الألفية القيادة العالمية للأمم المتحدة في العصر الجديد.

وأرحب ترحيبا حارا بالأعضاء الثلاثة الجدد، مملكة تونغنا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو، بمناسبة قبولهم أعضاء في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يمكن أن تشكل مفاهيم شاحذة للفكر، مثل تسويق السلع الاستهلاكية على الصعيد العالمي، والأمن الإنساني، والحكم العالمي، إطارا للمناقشات في الجمعية الألفية.

إنني أتطلع إلى القرن الواحد والعشرين بوصفه عهد الأمم المتحدة. ويحدوني صادق الأمل في أن أرى

وأثناء نصف القرن الذي مر على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، اتخذت الأمم المتحدة مركز القيادة في تشكيل آليات عالمية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل أنحاء العالم. ويجري الآن التمسك على نطاق واسع بمبادئ عالمية لحقوق الإنسان كافة، وترابطها، وعدم قابليتها للانقسام. وانتهاكات حقوق الإنسان، أينما ارتكبت، تعتبر الآن شاغلا مشروعاً للمجتمع الدولي. فقد أصبحت لحقوق الإنسان أولوية في جدول أعمال المجتمع العالمي بعد الحرب الباردة. وفي جمهورية كوريا، أحرزت حكومة الرئيس كيم داي جونج تقدما كبيرا في مجال حقوق الإنسان. كما أننا كنا من المشاركين النشطين في جهود الأمم المتحدة والمجتمع العالمي الرامية الى حسم الحالات الملموسة لانتهاكات حقوق الإنسان.

ولئن كنا نلاحظ التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، فإنه يتعين علينا ألا ننسى أن ربع سكان العالم لا يزال يكافح بغية البقاء وهو في فقر مدقع. والفقر يقوض الكرامة البشرية وحقوق الإنسان. والفقر أرض خصبة لنشوب الصراعات وظهور الدكتاتوريات. والتخفيف من حدة الفقر يجب أن يدرج بوصفه هدفا رئيسيا في مساعي الأمم المتحدة الرامية الى تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ونود أن نرى استمرار التوسع والتعمق في إدماج حقوق الإنسان في جميع برامج الأمم المتحدة وأنشطتها. فضلا عن ذلك، نعتقد أنه ينبغي لهذه الهيئة العالمية أن تدعم قدرتها على الإنذار المبكر والعمل الوقائي لكي تحبط الانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان وتدقق اللاجئين.

وتنتفع دائما مهمة تعزيز حقوق الإنسان من عوامل الشد والجذب في المجتمع المدني. وسيزداد ذلك في القرن المقبل، حيث تعمل الحكومات والأمم المتحدة في تحالف وتعاون أوثق مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأبحاث وجماعات الدعوة. وفي الشهر القادم، يجتمع ممثلو حوالي ٣٠٠٠ منظمة غير حكومية في سيول للمشاركة في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٩. ويعقد هذا المؤتمر من ١١ الى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لاستكشاف الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين، وسيجمع

عدة تدابير أخرى للسلام، معاهدة بشأن الملاحة والتجارة، واتفاقاً واسع النطاق بشأن دمج الحدود، وإنشاء لجنة معنية ببناء الثقة والأمن.

ووفقاً للاتفاق، أقامت إكوادور وبيرو هيكلًا مؤسسيًا يعمل الآن بكامل طاقاته، لتحقيق أهداف برنامج طموح يتضمن تشييد خمسة طرق بين البلدين، وتنمية مشتركة لأحواض أنهارنا، وبناء الهياكل الأساسية المادية، وتنفيذ برنامج للتنمية البشرية يستهدف تحسين مستويات المعيشة للمقيمين على طول حدودنا، الذين ظلوا على امتداد عقود طويلة من الركود في أقاليمهم، ضحايا مشلولين من الخوف وعدم اليقين.

ولبلوغ هذا الهدف وحدنا جهودنا، مقتنعين في الوقت ذاته بأننا سنكون قادرين على الاعتماد على التعاون الدولي. ونأمل في أن تصبح الحدود بين إكوادور وبيرو مثالاً على الثمار التي يأتي بها السلام إلى العالم. فنحن نريد أن نرى طرقاً سريعة بدلاً من الخنادق، وقنوات للري بدلاً من التحصينات، ومستشفيات بدلاً من الطائرات المقاتلة، ومحطات للكهرباء بدلاً من القذائف والألغام المضادة للأفراد.

وباسم إكوادور، أدعو المجتمع الدولي، وكل بلد من البلدان الأعضاء، ومنظمات التعاون المالي والإنمائي والمنظمات غير الحكومية، أن تسهم بمعوتها، صغيرة كانت أم كبيرة، لهذا الحيز الجديد من السلام والصداقة الذي بنته دولتنا الأمريكيتان اللاتينيتان.

وإكوادور، بعد أن حسمت نزاعها الحدودي الذي طال أمده، تكرر التأكيد على التزامها التقليدي بمواصلة سعيها الدائم إلى الاتفاقات المتبادلة، من خلال التسوية السلمية للنزاعات، وقرارها الحازم بعدم التورط في أي صراع حربي دولي. وفي إطار هذه المبادئ، تعترف إكوادور بخطورة المواجهة المسلحة التي تستعر على أرض جارتها، جمهورية كولومبيا، ولكنها ترى أن هذا الصراع له طبيعة داخلية. ومن هنا فإنها تؤيد تمام التأييد الجهود التي تبذلها حكومة الرئيس أندريس باسترانا للتوصل إلى السلام عن طريق التفاوض مع المجموعات المتمردة في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نرى أن أي نية في تدويل صراع مسلح لا يختص بحسمه إلا شعب كولومبيا، يمكن أن تكون خطيرة وتؤدي إلى نتائج عكسية.

هذه الهيئة العالمية تجدد نفسها وتؤدي رسالتها من خلال الإصلاحات المتواصلة، وتعزيز فعاليتها وطابعها الديمقراطي. واستلهاما بالروح السامية التي جاءت بالأمم المتحدة إلى الوجود قبل نصف قرن، وباسم حكومة جمهورية كوريا وشعبها، أتعهد بدعمنا الثابت لهذه الهيئة العالمية ورسالتها النبيلة في خدمة السلام والرخاء في العالم أجمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية إكوادور، معالي السيد بنجامين أورتيز.

السيد أورتيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يسرني أيما سرور أن أهنئ الرئيس على انتخابه الذي هو أهل له والذي يسبغ الشرف عليه شخصياً وعلى بلده العظيم ناميبيا. وباسم حكومة إكوادور وباسمي شخصياً، اسمحو لي أن أحياه من أعماق قلبي، وأن أتمنى له كل النجاح.

وأرحب بحرارة بالأعضاء الجدد الثلاثة عن هذه المنظمة، ناورو وكيريباس وتونغا، وأهنئ وزير خارجية أوروغواي، السيد ديدبير أوبيرتي على الطريقة البارعة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

إن الصراع الحدودي الذي ساد بين إكوادور وبيرو منذ تأسيس جمهوريتينا، أثناء الجزء الأول من القرن الماضي، انتهى في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، عن طريق عملية تفاوض بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٥. وهذا الحدث التاريخي الذي توج بتوقيع اتفاق السلام في برازيليا، سمح للبلدين بإحداث تغيير كلي في علاقاتهما، وتحويل الصراع إلى سلام، والآن تحويل السلام إلى تنمية.

وبمجرد التوقيع على اتفاق السلام، عمد السيد جميل معوض رئيس جمهورية إكوادور إلى وضع نهاية لحيازة المواد الحربية، وتخفيض الخدمة العسكرية الإلزامية. وبالتعاون الوثيق مع الجنود الإكوادوريين، أعاد توجيه عمل القوات المسلحة نحو المهام المتصلة بالتنمية والأمن الداخلي.

وصيغة السلام الشامل التي توصلنا إليها بمساعدة الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة، لم تشمل فحسب ترسيم الحدود، بل شملت أيضاً، ضمن

الديمقراطية الفعالة، وتخفيض قدرة المواطنين على التمتع الفعلي بحقوقهم. وتدابير إعادة التكيف الاقتصادي التي تعتمدهم حكومة إكوادور تطبيقها سترتهن بالضرورة بأهداف للتنمية الاجتماعية، مثل تخفيض الفقر وسوء التغذية، وتحسين مؤشرات الصحة، وزيادة الوصول إلى تعليم أفضل، وتخفيض البطالة، وزيادة دخل الأسرة.

تؤمن إكوادور بقوة بأن آليات السوق تحفز المنافسة والكفاءة، ولكن الأطر المؤسسية التي تحدث فيها هذه العمليات يجب أيضا أن تكون قادرة على تصحيح التشوهات، ووضع قيود على المضاربة المالية، والمشاركة في تثبيت أنظمة مستقرة ويمكن التنبؤ بها للأسعار بحيث لا تتعرض للخطر الظروف المعيشية للملايين تلو الملايين من الآدميين، ولا يهدد استقرار النظم الديمقراطية وطول حياتها بالسخط الاجتماعي والأزمات الاقتصادية.

وفي إكوادور حافظ الرئيس جميل ماهواد وحكومته على الديمقراطية بقبضة قوية رغم الظروف الصعبة. وسبب السخط الاجتماعي من انكماش الناتج، والكوارث الطبيعية، والأزمة المالية، وهبوط الأسعار الدولية للمواد الخام والسلع، زيادة في الفقر، وأطلق مظاهر كثيرة من السخط الاجتماعي.

إننا إذ نواجه مواقف من هذا القبيل نحتاج إلى أن يكون لدينا نظام اقتصادي مؤسسي يخرجنا منها، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والأكثر هشاشة إزاء الأزمات الاقتصادية الهائلة والأكثر عرضة للتأثر منها.

وفي عشية ألفية جديدة، تضع البشرية واحدا فقط من السيناريوهات، سيناريو ليس فقط للتكافل وإنما أيضا للعولمة. وفي هذه البيئة العالمية تشترك جميع البلدان في عمليات ضخمة من التكامل السوقي، وتحرير الحواجز التجارية، وتنميط القوانين، وتكييف المؤسسات وإنشائها، وذلك حتى تتمكن من التأقلم.

ومع ذلك فإن العولمة لم تولد حتى الآن توزيعا متساويا للرخاء أو التقدم العلمي أو الصحة البشرية أو المنافع الثقافية. وفي وقتنا هذا، أكثر من أي وقت مضى، عندما تكون البشرية كلا واحدا، يجب علينا إنشاء طرق تقاسمية للمحافظة، أولا، وقبل أي شيء،

إن الكفاح الذي تخوضه إكوادور من أجل التنمية والجهود التي اضطلعت بها أثناء العام الماضي لمكافحة الفقر تأثرت تأثرا شديدا بفعل أزمات عديدة على الساحة الدولية، وبالكوارث الطبيعية التي ضربت بقوة أماكن كثيرة في العالم، وإكوادور بصفة خاصة. إن عنف الظواهر المناخية يحتم التنفيذ العاجل لاستراتيجية خاصة بالتعاون الدولي لدرء النتائج المأساوية التي تؤثر على السكان والاقتصاد والبيئة من جراء تلك الكوارث الطبيعية. وبتأييد من الأمم المتحدة، اقترحت إكوادور إنشاء مركز أبحاث دولي خاص بظاهرة النينو، يمكن أن يسهم في تحسين قدرة العالم على التنبؤ والإنذار المبكر، وتسهيل اعتماد تدابير وقائية واحترازية لتخفيف آثار هذه الظاهرة.

إن عواقب ظاهرة النينو تكبدنا ما يعادل نصف حصائلنا السنوية من الصادرات. وعلاوة على ذلك، تسبب الأثر الشديد للهبوط الحاد في أسعار صادراتنا الأساسية من المنتجات، ولا سيما النفط، في حدوث ركود اقتصادي وإغلاق وحدات للإنتاج، وارتفاع معدل البطالة. وأزمة الأسواق الحالية في آسيا وأمريكا اللاتينية امتدت آثارها السلبية هي الأخرى إلى بلادي، بينما لم يكن للرخاء الذي تنعم به مناطق أخرى متقدمة النمو أي تأثير يذكر في تخفيف آثار تلك الأزمة. وفي ذلك المناخ من المتاعب الجمّة، بات من الصعوبة بمكان الامتثال للشروط التي أعادت إكوادور في ظلها التفاوض بشأن دينها الخارجي. وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٩، استخدمت الحكومة الوطنية الآلية القانونية لترجئ لشهر واحد دفع خدمة دين سندات برادي، وهي تستعد في الوقت الراهن لبدء عملية لإعادة هيكلة هذه الالتزامات، بما يمكنها من تقاسم عبء الدين بطريقة أكثر إنصافا فيما بين جميع الأطراف الرئيسية في علاقاتها المالية.

وفي عام ١٩٩٩ أصبح الفقر يؤثر على ٦١,٣ في المائة من سكان إكوادور. وفي حزيران/يونيه الماضي بلغ معدل البطالة ١٥,٦ في المائة. كما أن أربعة من كل عشرة من أبناء إكوادور يقل دخلهم اليومي عن دولارين، واثنان من كل عشرة يكسبان أقل من دولار يوميا. وسوء التغذية الشامل يؤثر على أكثر من ٤٠ في المائة من الأطفال؛ وطفل من كل ثلاثة لا يكمل الصف السادس؛ و ٤٠ في المائة من كل الأطفال والمراهقين يتسربون من المدارس. وهذه الاختلالات تفسخ التماسك الاجتماعي، وتحد من إمكانيات ممارسة

ولكنها تؤمن أيضا بأنه لا ينبغي لهذه العمليات أن تتجاهل المزايا الفردية للبلدان الصغيرة وأن تحافظ على توازن يمكن هذه البلدان من أن تحقق قريبا نظاما دوليا عادلا ويقوم على التضامن.

وكانت إكوادور البلد الثاني في أمريكا اللاتينية الذي يعلن خطة وطنية لحقوق الإنسان، وقد قامت بذلك من منظور ديمقراطي ذي أساس عريض. وقد تم تصور هذه الخطة وإعدادها بناء على عملية تشاور شارك فيها المجتمع الأصلي والدولة بالكامل. وكسبت هذه الحقيقة اعترافا خاصا من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تصف الخطة الإكوادورية بوصفها نموذجا للبلدان الأخرى.

ويعطي بلدنا أولوية قومية للمشروع المعنون "نحو ثقافة للسلام". وفي هذا السياق، وبموجب مبادرة رئاسية، تنهض إكوادور بأنشطة واسعة النطاق مرتبطة بالجهود الدولية طبقا لمشروع الأمم المتحدة "ثقافة للسلام" وإعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام.

وعلى مدار السنة الماضية شهد المجتمع الدولي تفاقما في الصراعات الإقليمية: تركت الحروب علامات في شتى أنحاء العالم. وفي هذا السياق كان على الأمم المتحدة أن تلعب دورا خاصا في حسم الصراعات الدولية، ومكنتها إجراءاتها المنسقة والحاسمة من حل بعضها بنجاح. ومع ذلك فإن تعزيز أنشطة منظمنا العالمية في هذا الميدان يجب أن يتم بطريقة تتبع فيها جميع التدابير المتخذة بموجب الميثاق مبادئه بإخلاص بحيث تحتفظ الأمم المتحدة بالمصداقية الدولية اللازمة وتستمر في كونها المتحدث الشرعي والقائد للإجراء الجماعي للمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

وبوصف الإكوادور طرفا في اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد، ونظرا لأنها تأثرت مباشرة من مشكلة الألغام المضادة للأفراد فإن القضاء على أسلحة الحرب هذه ذو أهمية خاصة بالنسبة لها. ومنذ توقيع اتفاق السلام مع بيرو بدأ بلدانا في إزالة وتدمير الألغام على طول الحدود. ونحن متأكدون من أن المجتمع الدولي سيواصل عرض تعاونه في تنفيذ برنامج بلدينا لإزالة الألغام. وباسم إكوادور، أشكر الدول والمنظمات التي ساهمت في هذه القضية أو تعهدت بالمساهمة فيها.

على كرامة وصالح البشر، واحتياجات الأدميين الأساسية التي تقوم على الأمن والتنمية البشرية.

ويتمثل واحد من أمثلة آثار انعدام الأمن البشري من موجات النزوح الكبيرة التي نشهدها حاليا. وتناشد إكوادور الجمعية العامة بتوجيه استراتيجيات التعاون، من حيث منظور الأمن البشري، في معالجة تنقلات السكان، التي تتطلب توزيعا أفضل للرعاية، بعيدا عن تطرفات الوفرة والحرمان. وترحب إكوادور بقوة بالتركيز الجديد على توفير نموذج للسياسة الدولية يتضمن فكرة الأمن البشري في الوقت الذي أصبحت فيه أهوال العنف، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والتدهور البيئي أكثر حدة، وعندما شاهدنا الصراعات المسلحة حول العالم خلال العام الماضي.

ومكافحة الجريمة عبر الوطنية محاولة تقاسمية لجميع الشعوب المتحضرة. وبصفة خاصة فإن مكافحة الاتجار في المخدرات والاستهلاك غير القانوني للعقاقير تبرز اتخاذ إجراء عالمي منسق. وقدمت إكوادور مساهمتها نحو هذه الغاية. وهكذا فقد انضمت إلى كثير من المعاهدات الدولية وتحملت كثيرا من الالتزامات الدولية التي نفذتها بإخلاص.

ويتطلع بلدنا إلى قمة الألفية بتوقعات عظيمة. وستكون القمة فرصة تاريخية لمجتمع الدول في وقت ترغمنا فيه تحديات القرن الحادي والعشرين على تحديد وتأكيد التزام مشترك بمشروع عالمي للتفاهم والتعاون سوف يلهم الأمم المتحدة في القرن المقبل.

وينبغي أن تكون مفاوضات جولة الألفية لمنظمة التجارة العالمية، والجولات القارية والإقليمية الأخرى عمليات تتيح الفرص والتحديات للإبداع والجدد وتمكننا من تضييق الفجوة بين رخاء عدد قليل فقط من البلدان وفقر الغالبية العظمى.

وتؤمن إكوادور بثبات في الأسواق المفتوحة، والتكامل الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي، وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولهذا السبب عملت مع مجتمع دول الإنديز على تحسين العلاقات في السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور) والاتحاد الأوروبي بشأن مفاوضات منطقة التجارة الحرة للبلدان الأمريكية، وبشأن روايتها المتزايدة مع حوض المحيط الهادئ،

جماعي لحياة البشر والهيكل الأساسية، وكذلك تعرض النظام الإيكولوجي لتلف يكاد لا يكون هناك رجعة فيه. ومن الواضح أننا إذا رفضنا، كدول، أن نستخدم معرفتنا وتجاربنا المتراكمة ستستمر هذه المتناقضات وقتا طويلا في القرن الواحد والعشرين، وهو ما سيجعل من الأصعب علينا أن نواجه التحديات التي تنتظرنا في المستقبل ونتغلب عليها.

ومن بين أكثر هذه التحديات خطورة، مفهوم العولمة. ويود مؤيدو هذه الأيديولوجية، التي تشمل تحرير التجارة والحكم العالمي، أن يحملونا على الاعتقاد بأنها تشكل تطورا طبيعيا ومنطقيا في العلاقات الدولية، ولكنها ليست كذلك. فهي، في العديد من جوانبها الهامة، مفروضة علينا. ولا يتطلب الأمر منا أكثر من أن نضحض الأسس التي تستند إليها الدعوة الصافية إلى تحرير التجارة، لكي ندرك ذلك.

إن تحرير التجارة يفترض إما أن تتنافس الدول الصغيرة مع دول أكبر وأقوى وأكثر تجربة منها وفقا لنفس الشروط، أو أن تصبح مجرد تواع في عالم يقوم على الاستعمار الجديد، وما من دولة، صغيرة كانت أو كبيرة، تقبل عن طيب خاطر دور التابع. ومن ثم، يجب على المجتمع الدولي أن يسلم بأن التجارة الحرة في إطار تحرير التجارة ينبغي أن تعني تجارة منصفة: تجارة في السلع والخدمات التي تنتج وتورد في ظل ظروف تحترم حقوق وكرامة القوى العاملة؛ وتراعي ضرورة الحفاظ على البيئة، وتضمن أسعارا منصفة تحقق حصائل للمورد.

إن بربادوس ومنطقة البحر الكاريبي تواجهان تحديات خطيرة فيما تزدلان من جهد للحفاظ على اقتصادات سليمة، في وقت يستعاض فيه عن النظم التقليدية للتعاون بين الدول المنفردة ومجموعات الدول، بمفاهيم حديثة تتعلق بالمصالح فوق الوطنية والعولمة. ولكي ندرك إدراكا تاما ضخامة عملية التكيف التي تواجهها الآن الاقتصادات في منطقة البحر الكاريبي، علينا أولا أن ندرك حقيقة أن منطقة البحر الكاريبي قد تكون المنطقة التي تمتعت بأعلى مستوى من الأفضليات التجارية مع أوروبا في ظل النظام الذي ساد في حقبة ما بعد العصر الاستعماري. ولقد تطورت منظمة التجارة العالمية لتصبح المنتدى الأول في مجال إصلاح النظام التجاري العالمي، بيد أنه اتضح

وفي ضوء حقائق الحالة التي تواجه البشر، تعيد إكوادور تأكيد دعمها الراسخ لنظام التعددية وبالتالي للأمم المتحدة التي كانت منذ قيامها مكانا للتجمع العالمي لجميع الدول للعمل من أجل المثل والأهداف التي تتقاسمها كل الشعوب التي تلهما أغراض ومبادئ المنظمة.

وإكوادور تستقي الإلهام من المثل الأعلى المتجسد في تحقيق عالم يسوده السلم والحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية والتعايش المثمر للشعوب والدول، عالم تعمل فيه الحكومات معا لحل المشاكل المعقدة التي يعاني منها الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة الأونرابل بيلى ميلر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ميلر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، إن وفد بربادوس يشارك فيما عبر عنه من ثقة في قيادته، ويقدم له تعاونه الكامل فيما يتأسر مداولاتنا.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد إشادة حارة بسلفه، صديقي وزميلي، السيد ديدبير أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، على إدارته الممتازة لأعمال الجمعية خلال العام الماضي وعلى بصيرته وتوجيهه للأعمال الجارية للأمم المتحدة.

ويسعدنا أن نرحب في أسرة أممنا بتونغا وكيريبياس وناورو، التي هي، مثل بربادوس، دول جزرية صغيرة نامية وأعضاء في الكومنولث وكذلك في مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ولقد حظينا، منذ وقت طويل، بعلاقات طيبة مع أشقائنا الدول الجزرية في المحيط الهادئ، ونود أن نعبر للدول الأعضاء الجدد عن ودنا وتضامنا المتواصل معها.

وفيما نتمحص القرن العشرين، نرى فترة من الزمن تسترعي الانتباه لما اشتملت عليه من تناقضات. فمن جهة، نرى تطورات مذهلة في العديد من مجالات المسعى الإنساني، ونرى من جهة أخرى الصراعات الوطنية والدولية التي تفضي إلى تدمير

تدفعهم ظروفهم اليائسة نحو عالم الجريمة عبر الوطنية.

إن الطابع والنطاق الفريدين لأوجه الضعف التي تعاني منها الاقتصادات الصغيرة مسألة لا يمكن الجدل فيها. وتكرر بربادوس تأكيدها بقوة على الدعوة إلى ضرورة الاعتراف بمؤشرات للضعف واعتماد هذه المؤشرات للمساعدة على تحديد إمكانية الحصول على تمويل لأغراض التنمية.

وعلى الأمم المتحدة دور بالغ الأهمية تضطلع به بوصفها الجهة الحامية لحقوق جميع الدول في مجال التعبير عن شواغلها بصرف النظر عن حجمها أو نفوذها. والأمم المتحدة، بوصفها منتدى لبناء توافق الآراء في جو يسوده حوار حر وصريح، تصبح أكثر صلة بالأوضاع في حقبة تتسم بوجود مفاوضات معقدة ومصالح فوق الوطنية تسيطر عليها حفنة من الدول القوية.

وبوصفنا مجتمعا للأمم، لا شك أن ثمة عاملا مشتركا يوحد بيننا. فنحن نتقاسم كوكبا واحدا هو الأرض. ولا يمكن إنكار الحاجة إلى استدامة المحيطات الموجودة على ظهر كوكب الأرض فضلا عن بحاره وبيئته بصفة عامة. وهو ما يمثل في الواقع، أكبر تحديات العولمة. وبربادوس، باعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية، تلتزم بشدة بتنفيذ الممارسات التي تكفل التنمية المستدامة في كل جانب من جوانب حياتنا.

إن تضاني بربادوس في تعزيز التنمية العالمية المستدامة قد أكدته مشاركتنا الفعالة في العديد من المفاوضات الدولية المكرسة لهذه القضايا. وهو يتضح أيضا في الجهود النشطة التي نبذلها في مجال توطيد رؤية مشتركة لعكس مسار الحكمة التقليدية التي كانت سائدة في الماضي، والتي كانت تضحي بالشواغل البيئية في مسعى أعمى وراء تلك الأيديولوجية الأخرى المتصلة بالنمو الاقتصادي. وتلك الرؤية المشتركة ستكون وثيقة الصلة بالأوضاع في القرن الجديد تماما مثلما كانت لدى اجتماع المجتمع الدولي في بربادوس في عام ١٩٩٤ للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

الآن أن هناك حاجة إلى نظم أكثر ديمقراطية ومشاركة وشفافية لحماية مصالح الأعضاء الأصغر حجما والأكثر ضعفا في تلك المنظمة، فمن المؤكد أنه لا يمكن أن يكون المقصود من منظمة التجارة العالمية أن تعمل بوصفها سلاحا قمعيا في الألفية الجديدة. ومن المؤكد أنه في عالم يسوده العدل لا يمكن القبول بأن تكون الأخلاقيات الجديدة للتجارة مستندة فقط إلى تطبيق صارم للقواعد التقنية.

ومن الواضح أن هناك عيوبًا خطيرة تشوب نظامنا الجديد إذا كان من الممكن تسوية نزاع بين شريكين قويين عبر المحيط الأطلسي، في فراغ سياسي يتجاهل تماما الآثار الحقيقية جدا والوخيمة التي ستترتب حتما عليها فيما يتعلق باقتصادات مجموعة هشة من الدول الصغيرة. فمن المؤكد أنها لا يمكن أن تكون عولمة لها وجه إنساني.

لا بد إذن من أن ندرك أن التكامل المرتبط بالعولمة إنما هو عملة ذات وجهين. فتماما مثلما يزعم أن فوائد التجارة الحرة ستعود بالفائدة علينا جميعا، فإننا أيضا سنعاني جميعا من الآثار المترتبة على اقتصادات فاشلة غير قادرة على مواجهة آثار تحرير التجارة العالمية.

وفي منطقة البحر الكاريبي، يطاردنا شبح احتمال ظهور مجتمعات فاشلة، وذلك يقلق على وجه الخصوص، رئيس وزراء بربادوس آرثر، الذي حذر مرارا وتكرارا من هذا الاحتمال. وقد أدلى مؤخرا بالتصريح التالي:

"إن تدهور بعض الاقتصادات كان بالغ الحدة والتآكل إلى حد أنه أثار سلسلة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي ستفضي، لو لم تتم السيطرة عليها، إلى ظهور نوع كاريبي جديد من المجتمعات الفاشلة".

والواقع أننا شهدنا أصلا كيف يمكن للاختلالات في بعض الدول، كبيرة كانت أو صغيرة ومهمشة، أن تؤثر سلبا على أكثر الاقتصادات تقدما في العالم. وعندما يضع النظام العالمي حدا للحرية الاقتصادية لأعداد كبيرة من السكان في العالم، ينبغي ألا يدهشنا أن

والذي أعيد التأكيد عليه بثقة في نهاية الحرب الباردة. وكدولة ديمقراطية صغيرة، تعي بربادوس دائما المناخ السلمي الذي تتمتع به منذ حصولها على الاستقلال في ١٩٦٦، إن الاستقرار السياسي في بربادوس والمنطقة الكاريبية، الذي يبسر ويعزز التنمية الاقتصادية والسياسية في المنطقة، لا ينبغي أبدا أن نعتبره أمرا مسلما به. فهناك قلق كبير يساور الشعوب المحبة للسلم من أننا، على الرغم من أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي الرائعة التي حققناها على مدى القرون في هذه الألفية، سندخل الألفية الثالثة نحمل معنا مجموعة من الصراعات العرقية والقبلية القديمة، وعددا من مناحرات التعصب القومي. واليوم توجد أزمات تهدد بقاء بعض الدول ذاته، ولا تزال تشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي.

تشارك بربادوس شعب كوسوفو معاناته ومحنته الشديدة. وقد روعت بأعمال القتل الهجمي والطرده الجماعي للأبرياء وما ترتب عليها من آثار تزعزع الاستقرار في الدول المجاورة. ونؤيد الدور الذي تقوم به قوات حفظ السلم لإعادة النظام في كوسوفو ولتوفير الظروف المناسبة لعودة النازحين إلى ديارهم.

ونؤكد من جديد، مع أعضاء الجماعة الكاريبية، أن التدخل العسكري لا يكون إلا بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكدولة صغيرة لا حول لها ولا قوة، يزعجنا مفهوم إمكانية التدخل دون تفويض مسبق من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إننا نرحب بعودة الديمقراطية والحكم المدني إلى نيجيريا، ونتطلع إلى مشاركتها من جديد في المؤتمر القادم لرؤساء حكومات الكمنولث.

ونأمل أن يستمر العمل المتضافر بين الأطراف المعنية لتنفيذ اتفاق لومي، ولتحقيق السلم النهائي لشعب سيراليون الذي طالت معاناته.

ويسعدنا أيضا القرار الخاص بتعبئة قوة للأمم المتحدة لحفظ السلم في تيمور الشرقية، لإنهاء الانتهاك البغيض للحقوق المدنية وحقوق الإنسان الأساسية لشعب ذلك البلد. وفي هذا العصر المتحضر - كما نسميه - لا يمكن أن نسمح بأن يحد الناس أنفسهم معرضين للاضطهاد والإرهاب لأنهم صوتوا

ومن دواعي فخر بربادوس، شأنها شأن المنطقة في مجملها، ما حققته الدول الجزرية الصغيرة النامية من تقدم في تنفيذ التزاماتها في إطار برنامج عمل بربادوس.

وعلى المستوى الوطني نجحت حكومتنا في تشكيل روابط وثيقة مع المجتمع المدني بما في ذلك القطاع الخاص وقطاع العمالة وذلك لإعداد سياساتنا وخطط عملنا في مجال البيئة.

الدورة الاستثنائية التي اختتمت للتو لاستعراض وتقييم برنامج عمل بربادوس، استرعت الانتباه مرة ثانية إلى الطريقة الجادة التي قبلت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية مسؤوليتها لدمج ممارسات التنمية المستدامة في جميع جوانب أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. ونثق في أن المجتمع الدولي سينفذ بالكامل نتائج هذا الاستعراض.

إن دول حوض الكاريبي ستثير في هذا المحفل قريبا اهتمامها بالعمل من أجل تسمية البحر الكاريبي، دوليا، منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ولئن كنا نعتزف بأنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به لتطوير وتنفيذ هذا المفهوم بالكامل، فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بجدوى جهودنا التي نعتقد أنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى نهج متكامل إزاء الإدارة المستدامة للبحر الكاريبي وحماية موارده.

أحرز تقدم كبير على امتداد العقد الماضي لتحقيق السلم والاستقرار في نصف الكرة الذي تنتمي إليه البلدان الأمريكية. وتؤيد بربادوس فلسفة المشاركة والتعامل البناء، وتؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الفلسفة ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية التي نسترشد بها ونحن نسعى جاهدين إلى القضاء على آخر بقايا الحرب الباردة من منطقتنا. ولقد طورنا، مثل البلدان الأخرى في الجماعة الكاريبية، علاقة تعاونية بناءة مع جارتنا كوبا، ونحن مقتنعون بأن كوبا لها دور هام ينبغي أن تضطلع به في المنطقة. ونتطلع إلى إعادة إدماج كوبا في شؤون نصف الكرة كضرورة ملحة. إن استمرار الحصار الاقتصادي المفروض من طرف واحد على كوبا يتعارض مع هذه الروح، ولا يتسق مع جهود الترابط الضخمة التي تبذلها الحكومات الأخرى في نصف الكرة، ونحث على تعليق هذه التدابير التي عفى عليها الزمن. ولا يزال العالم ينتظر تحقيق السلم الذي وعدنا به عندما اعتمد ميثاق الأمم المتحدة،

العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الدورة الاستثنائية إلى تجديد الالتزام الدولي بالوفاء بأهداف قمة كوبنهاغن لعام ١٩٩٥. ويكتسي الأمر أهمية أكبر عندما ندرك أنه بعد مرور أربع سنوات على انعقاد قمة الأمم المتحدة، لا تزال الأزمات الدولية والاقتصادية تؤدي إلى عكس مسار المكاسب التي تحققت في مجال التنمية الاجتماعية.

من أهم العوائق الرئيسية التي تعترض طريق التنمية المستدامة، مسألة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهي مسألة تشكل قلقاً رئيسياً لحكومات البلدان الأمريكية. وتعد هذه الظاهرة التي تتخطى الحدود الوطنية واحدة من أكثر النتائج الضارة للعلومة التي جلبت معها الآفات المرتبطة بها مثل غسل الأموال والاتجار بالسلاح وجرائم العنف. ومن الناحية الجغرافية تقع دول الكاريبي في الطريق المباشر لهذه الظاهرة كنقطة عبور للمخدرات غير المشروعة. وينبغي أن يكون مفهوماً أن التجارة غير المشروعة بالمخدرات تقوض الديمقراطية ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تدمير الدولة الأمة. هذه الظروف دفعت البلدان الكاريبية إلى أن تولي الأولوية القصوى لتطوير الجهود التعاونية لاعتراض طريق المخدرات، وتخفيض الطلب عليها، واحتواء الجريمة عبر الوطنية.

وتعمل بربادوس حالياً كمركز لتنسيق هذه الجهود الإقليمية التي تتمتع بدعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وسنواصل الاضطلاع بدور فعال لدعم جميع الجهود المنسقة على المستويين الإقليمي والدولي لمكافحة التهديد المائل في الاتجار بالمخدرات، والأخطار التي يشكلها لأمن الدول الصغيرة في منطقة الكاريبي.

تلتزم بربادوس التزاماً راسخاً بمنظمة الأمم المتحدة. وقد أيدنا جميع الجهود البناءة الرامية إلى الإصلاح، ومع ذلك، نضر على أن المنظمة لا يمكن أن تكون قادرة على البقاء إلا إذا احترمت الدول الأعضاء على نحو دقيق التزاماتها المالية. ونعتقد أيضاً أنه لا بد من الإبقاء على توازن سليم بين التركيز على جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم، وولايتها في مجال التنمية. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء انخفاض التمويل المتاح لبرنامج الأمم

حسب ما يمليه عليهم ضميرهم، وبما يتفق مع رؤيتهم لمستقبلهم.

إننا نتابع ما يجري في الشرق الأوسط، ويحدونا الأمل في أن تكون الظروف متوفرة الآن لحسم جميع المسائل المعلقة، وإحلال السلم الدائم في المنطقة بأسرها.

إن المجالات المتعددة الأوجه لعملية التنمية المستدامة تتطلب نهجاً شاملاً. فلا يمكن بعد الآن أن نقوم بخدمة قطاع الاقتصاد فقط أو القطاع الزراعي أو أي قطاع آخر على حساب القطاعات الأخرى. وقيمة بناء مؤسسات اجتماعية قوية تصبح أكبر أهمية عندما تقاس في إطار خلفية العولمة وآثارها. ولا بد من وضع آليات تضمن حماية الحقوق الاجتماعية.

وتشدد بربادوس على أهمية التنمية الاجتماعية. ونحن مقتنعون بضرورة أن نفضل المزيد على المستوى الدولي حتى نضمن المحافظة على هذا التشديد. وينبغي أن نضم أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا في وجود إطار للتنمية الشاملة. إن التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والديمقراطية، وحقوق الطفل مسائل ينبغي تناولها على نحو متزامن.

ومؤتمر القمة العالمي الأول للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في ١٩٩٥ ركز الاهتمام الدولي على قضايا مثل القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، والاندماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والحق الشامل في الوصول إلى التعليم. ولا تزال بربادوس ملتزمة بتعزيز مناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي مستدام يمكن مواطنيها من تحقيق التنمية الاقتصادية المتقدمة. وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف أنشأت حكومة بربادوس وزارة للتحويل الاجتماعي ستكون مركز التنسيق الرئيسي لجميع الخدمات الاجتماعية وخدمات الرفاه، مع التركيز على التخفيف من حدة الفقر - بل والقضاء عليه، ودعم المحرومين والمعوقين.

وعلى المستوى الدولي، ترحب بربادوس بالدورة الاستثنائية التي ستعقد في العام المقبل وتؤيدها. فهذه الدورة ستوفر فرصة لاستعراض التدابير التي اتخذت لتنفيذ القرارات التي اعتمدت في مؤتمر القمة

العامّة ستعقد في بيئة أقلّ تعقداً وتحدياً مما نحن عليه في تجمعنا هنا اليوم. ولكن ما نعرفه حقاً هو أنه قد لا يتوقع منا أن نكمل هذه المهمة، ومع ذلك، لن تكون لنا حرية الامتناع عن الاستمرار فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥.

المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مما أدى إلى تناقص قدراتها على الاضطلاع بولاياتها الهامة. إننا نؤكد من جديد أهمية عمل هذه الوكالات في دعم الجهود الوطنية في البلدان النامية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ونقدر تقديراً كبيراً عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وبربادوس بصفتها بلداً من البلدان المساهمة الصافية، تتوق إلى الدخول في شراكة جديدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شراكة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في جهودنا الرامية إلى بلوغ المرحلة الحاسمة المقبلة من تنميتنا، وهي الانتقال إلى اقتصاد معولم.

وتقديراً لإسهامات الأمم المتحدة عبر السنين، وافقت حكومة بربادوس على بناء مقر دائم لجميع مكاتب الأمم المتحدة الواقعة في بريدج تاون، والتي تخدم منطقة شرقي الكاريبي. وتحقيقاً لهذه الغاية، نتوقع أن يبدأ العمل قريباً في تشييد مباني المقر المشترك للأمم المتحدة في بريدج تاون.

تجلب الألفية الجديدة معها نوعاً من التوقعات الهوجاء، وشغفاً للتجديد، وميلاً للاعتقاد بأن الأمور ستتغير إلى الأفضل بين عشية وضحاها بفضل معجزة تهبط من السماء. وينبغي لنا ألا نخدع أنفسنا فنظن أن الدورة الخامسة والخمسين، أو الدورة السادسة والخمسين، أو حتى الدورة الستين للجمعية